الأبعاد الديموجرافية للمتعطلين في مصر

الأبعاد الديموجرافية للمتعطلين في مصر، ندوة النمو السكاني وأثرة علي مشكلة البطالة وخطط التنمية، 24 – 26 يونيو (حزيران) 2002، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا.

د/ سامح عبد الوهاب
كلية الآداب جامعة القاهرة

مقدمة

أصبحت مشكلة البطالة واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات الحديثة، حيث أن البطالة تؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية علي المجتمع. تلك الآثار التي لا تقتصر فقط علي الجوانب الاقتصادية وإنما تمتد لتشمل عددا كبيرا من الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والأمنية والسياسية. ومن ثم فقد أصبح هناك حاجة ماسة وخاصة في المجتمعات النامية للقيام بالإجراءات والخطط التي تعمل علي الحد من هذه المشكلة. وعليه فان التشخيص الدقيق للمشكلة ودراسة خصائصها من كافة الجوانب يجب أن ينال قدرا وافرا من الاهتمام، حتى تكون الإجراءات المتبعة بعد ذلك للتعامل مع هذه المشكلة إجراءات قائمة علي تحليل موضوعي لطبيعة الظاهرة.

وتتناول هذه الورقة دراسة عددا من الجوانب الديموجرافية للمتعطلين في مصر، تلك الجوانب التي تؤثر بدرجة كبيرة علي تشكيل الظاهرة. بل يمكن القول أن الخصائص الديموجرافية في حد ذاتها يمكن أن تكون أحد أسباب التعطل. وتنتهي الورقة بوضع نموذج مبني علي ثمانية متغيرات لتمثيل حدة البطالة في محافظات مصر المختلفة.

كما يعتمد البحث علي عدد من المصادر الإحصائية الهامة، يأتي في مقدمتها تعداد السكان لسنة 1996، وهو التعداد الأخير الذي اجري في مصر، بالإضافة إلى عدد آخر من التعدادات السابقة. كما تستخدم الدراسة أعدادا متفرقة من بحث العمالة بالعينة، وهو إحصاء

يختص بدراسة أحوال العمالة المصرية في الأعوام التي لا يجري فيها التعداد. هذا بالإضافة إلى بيانات مختلفة صادرة عن وزارة القوي العاملة والتشغيل.

أولا: مفهوم البطالة

إذا كانت قوة العمل طبقا للمعايير الدولية، تشتمل علي العمالة + البطالة (رالف هو سمانز وآخرون، 1996، ص 36) ، فأنه يمكن تصور العمالة علي أنها الجانب الإيجابي والفعال في القوي العاملة، في حين يمكن تصور البطالة علي أنها الجانب السلبي والمعوق فيها. ويمكن القول أن البطالة ظاهرة مجتمعية عالمية لا يخلو أي مجتمع بشري من التعرض لها بشكل أو آخر، ويكمن التفاوت فقط فيما بين المجتمعات بشانها في أشكالها أو أنماطها ومظاهرها والدوافع التي أدت إليها، فضلا عن الآثار المترتبة عليها (محمد صفي الدين أبو العز، مشرف، 1992، ص 17) ومن ثم فانه يمكن القول أن تواجد قدر من البطالة في أي اقتصاد يعد أمرا طبيعيا، أما إذا تجاوز ذلك القدر حدا معينا فانها تصبح مشكلة لها خطورتها ومن ثم تمتد آثارها السلبية إلى العديد من الجوانب في المجتمع (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1996، ص 19) وهنا يمكن أن نميز بين أسباب البطالة في دول العالم المتقدم والعالم الأقل تقدما، ففي حين نجد أن البطالة في دول العالم المتقدم تعد نتاجا للإفراط في التنمية ولاستخدام التقنية المكلفة والتي تتسم بتكثيف رؤس الأموال وتقليل الاعتماد عل القوي العاملة البشرية. فان البطالة في دول العام النامي ناجمة في المقام الأول عن عدم اكتمال خطط التنمية الشاملة، والقصور في توظيف مقومات الإنتاج والطاقة الكامنة بها، بالإضافة إلى القصور في تعبئة طاقات المجتمع والتوظيف الأمثل للموارد البشرية (محمد صفي الدين أبو العز، 1996، ص ص 241-242)

يقصد بالبطالة أو المتعطلين Unemployed السكان القادرون علي العمل والمتاحون لإنتاج السلع والخدمات، ولكن لا يتم الانتفاع بهم اقتصاديا (Zayyan, E.S.N., 1989, P. 419) وعليه فان المتعطل يقصد به الفرد غير الملتحق بعمل ويبحث عنه وذلك من خلال فترة إسناد زمني معينه، كما يمكن النظر إليه باعتباره حالة قصوى من التشغيل الناقص (أنور عبد الرحمن خليل، 1984، ص 38) ولعل هذا يعني أن الفرد داخل القوي العاملة يتراوح بين نقيضين أحدهما التشغيل الكامل والانتفاع الأمثل منه، أما الآخر فهو البطالة الكاملة والانتفاع السلبي التام، وفي الكثير من الأحيان لا ينطبق أحد النقيضين انطباقا كاملا علي الفرد داخل قوة

العمل. ولعل هذا ما يؤدي إلى ما يسمي بالبطالة المقنعة، والتي يعرفها "المصري" علي أنها هي تلك البطالة التي تشمل الأفراد الملتحقين بأعمال أو وظائف ولكنهم لا يؤدون عملا يتناسب مع قدراتهم وحاجات العمل لهم، ويمكن القول انهم يحصلون علي أجور بلا أعمال تتعادل معها (احمد محمد المصري، 1996، ص 8) ولذلك أحيانا ما يستخدم مصطلح إنتاجية العمل Labour Productivity وهي عبارة عن نسبة الإنتاج من السلع والخدمات علي مستوي وحدة العمل المستخدمة، رجل/ ساعة (أنور عبد الرحمن خليل، 1984، ص 6)

هذا ويتم قياس البطالة من خلال ما يسمي بمعدل البطالة Unemployment Rate وهو عبارة عن عدد الأشخاص المتعطلين كنسبة من قوة العمل، وهذا يعني انه لمجتمع سكاني معين، يكون معدل العمالة + معدل البطالة يعادل 100% (Shryock, H.S.,& Siegel, J. S., 1976, P. 203) هذا وتوجد اختلافات في المعايير المتبعة في تمييز الأشخاص العاطلين الذين ينتمون لقوة العمل والأشخاص غير النشطين اقتصاديا خارج قوة العمل، ويجب طبقا للمعايير الدولية أن يجري التمييز بصفة أولية علي أساس السؤال عما إذا كان الشخص يبحث عن عمل بهدف الأجر أو الربح خلال فترة الإسناد، ولكن هذا المعيار قد لا يكون مناسبا للاستخدام تحت ظروف فرص العمل الضيقة التي تسود دول العالم النامي وبخاصة المجتمعات الريفية (قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان بالأمم المتحدة، 1958، ص 11) هذا وتحدث البطالة في عدة أشكال، فربما تكون ا) متواصلة ب) دورية ج) لفترة قصيرة د) تركيبية؛ أي إنها في صناعة أو مهنة معينة هـ) تقنية؛ أي إنها نتيجة تطور تقنية الإنتاج و) مستترة؛ حيث لا تستخدم كامل الطاقة الإنتاجية للعامل (جون كلارك، ترجمة محمد شوقي إبراهيم مكي، 1984، ص 146)

هذا ويمكن القول أن المتعطلين يمكن أن يتم تقسيمهم إلى فئتين متميزتين، الأولى وهي الفئة التي يرمز لها في التعدادات المصرية بالرقم (6) وتمثل فئة مشتغل تعطل أي أن من تضمهم هذه الفئة هم جزء من القوي العاملة التي كانت تعمل بالفعل في فترات سابقة قبل إجراء التعداد ولكنها أثناء إجراء التعداد كانت متعطلة. أما الفئة الثانية فهي فئة متعطل حديث ويرمز لها بالرقم (7) وتضم جزءا من القوي العاملة لم يدخل إلى سوق العمل أبدا حتى إجراء التعداد رغم انه يرغب في العمل ويبحث عنه.

وبالرغم من أن البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، فأن مشكلة البطالة في الدول النامية لها من المظاهر ما يجعلها متفردة تاريخيا، وتحتاج إلى تحليل اقتصادي وسياسي غير تقليدي. فهي أولا تؤثر علي نسبة كبيرة من قوة العمل اكثر مما هو الحال في الدول المتقدمة، كما أن حالتها في الدول النامية اكثر تعقيدا وتشابكا، هذا بالإضافة إلى أن مشكلة البطالة في الدول النامية ترتبط بانخفاض مستوي المعيشة ، ولعل هذا يعني أن مشكلة البطالة في الدول النامية قد تكون من أهم معوقات التنمية، ففي عدد كبير من الدول الفقيرة وخصوصا في المناطق الحضرية منها، تتراوح النسبة في العديد من هذه القطاعات الحضرية في الدول الفقيرة بين 10 و 20 % من قوة العمل (Todaro, M., 1985, P. 223) هذا وتعتبر مشكلة البطالة اكثر حدة في البلاد الفقيرة التي تتميز في نفس الوقت بأحجام سكانية كبيرة بالنسبة لفرص العمل الاقتصادية. وفي مثل هذه الدول تظهر إحدى مشكلات البطالة الخطيرة، وهي الأفراد المتعطلون ولا يبحثون عن عمل، ففي مثل هذه الظروف يوجد بالإضافة إلى البطالة الدائمة والمقنعة، يوجد الكثير من الأفراد الذين لديهم الرغبة في المساهمة في النشاط الاقتصادي ولكنهم بدون عمل ولا يبحثون عنه لأنه من الواضح عدم وجود عمل يناسبهم (شعبة السكان بقسم الشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة، 1967، ص 8)

هذا ويمكن القول أن البطالة تختلف من دولة إلى أخرى من حيث الحجم والخصائص والشكل، ولعل مشكلة البطالة في مصر تمثل تحديا هاما لاستراتيجية التنمية البشرية، وذلك حيث أن عدم التوافق بين معدلات النمو المرتفعة للسكان مع معدلات نمو التشغيل أدى إلى وجود فجوة نتج عنها ارتفاع ملحوظ في نسب المتعطلين، هذا ويمكن القول أن الظروف التاريخية التي مرت بها مصر خلال العقود الأربعة السابقة هي السبب الرئيسي لازدياد معدلات البطالة بشكل ملحوظ. حيث تعرض الاقتصاد المصري لكثير من التغيرات والتقلبات المتعاقبة بدءا من أسلوب الاقتصاد الموجه مرورا بالاقتصاد المختلط ثم التحول إلى التخطيط الاقتصادي الشامل. الأمر الذي كان له انعكاسات مختلفة علي مشكلة التضخم والبطالة والتغير في معدلات الاستثمار والتنمية، هذا إلى جانب التزايد السكاني وما يصحبه من زيادة في معدلات نمو قوة العمل. وعليه يمكن القول أن البطالة تعبر عن حالة الخلل في سوق العمل المصري والتي تبرز بوضوح عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص العمالة أو عدم ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لاحتياجات ومتطلبات العمل وعدم قدرة أجهزة التشغيل والاستخدام علي القيام بمسئولياتها تجاه سد الثغرة بين الطلب والعرض في سوق

العمل. إما عن طريق سياسات تحريك العمالة من قطاع لآخر أو من مكان لآخر، أو الحد من مدخلات التدريب والتعليم لبعض التخصصات التي لا تتطلبها الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتعديل نظم التدريب ومناهج التعليم بما يتلاءم والطلب علي العمالة (الإدارة المركزية للبحوث والدراسات، مجموعة معلومات سوق العمل، وزارة القوي العاملة، 1996، ص 4)

وعليه فان مشكلة البطالة في مصر لا تقتصر علي الجانب الكمي فقط بل إن المشكلة تمتد إلى الجانب النوعي، والمتمثل في وجود خلل في هيكل العمالة، حيث تشهد بعض التخصصات فائضا في العمالة وفي نفس الوقت توجد تخصصات أخري تعاني عجزا في الأيدي العاملة. بحيث يمكن القول أن مخرجات العملية التعليمية في مصر تفوق حاجة الطلب عليها، أي أن المجتمع يعاني في المقام الأول من بطالة المتعلمين، التي تأتى في نفس الوقت متزامنة مع وجود نقص في العديد من التخصصات التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في مصر (مصطفي السيد عبد العزيز، 1996، ص 6) وخلاصة يمكن القول أن فرص العمل أصبحت لا تتناسب إطلاقا مع حاجة الباحثين عن العمل المناسب في مجال تخصصهم وتدريبهم. ولقد ساهم في هذه المشكلة كل من نظامنا التعليمي وظروفنا الاجتماعية، التي تفرض أنماطا لا تناسب الظروف التي يعيشها المجتمع المصري (صلاح الشرباني،1996، ص 2) هذا وقد تعرضت العديد من الدراسات لأسباب البطالة في مصر، وذلك بحيث يمكن إجمال هذه الأسباب في المجموعة التالية؛ 1) ارتفاع معدلات النمو السكاني. 2) التوسع الكمي في التعليم. 3) عودة العمالة المهاجرة خارجيا. 4) أسباب إدارية. 5) عزوف الشباب عن العمل الحر والعمل في القطاع الخاص (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، 1996، ص ص 16-29)

والبطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما لها العديد من الأبعاد الاجتماعية والسلوكية علي المجتمع، ولذلك فان مواجهة البطالة تعد من أولويات مواجهة المجتمع لمشكلاته المعاصرة، فمشكلة البطالة تعد تحديا اقتصاديا واجتماعيا بل وأمنيا، هذا بالإضافة إلى أنها إهدار للمواد البشرية وحرمان للفرد من حقه في إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية (احمد الغندور، 1989، ص 19) بل إن البطالة في اغلب الأحوال تؤدي إلى ظهور العنف والسرقة وجرائم المخدرات، وخاصة بين الشباب العاطل في المجتمع (مركز بحوث الشرطة، 1996، ص 129) هذا ويعد ويليم بونجر W. Bonger العالم الجنائي الهولندي، ممن يعزون الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة، ويري أنها نتيجة الأحوال الاقتصادية السيئة والفقر الذي يتمثل في تعطل بعض الأفراد عن العمل (مكاري ارمنيوس سرور، 1996 ، ص3) ويذكر "يوسف"

أن للبطالة أيضا عددا من الآثار السياسية منها؛ العنف، حيث توجد رابطة واضحة بين ما يتحقق من عنف لدي المتعطلين بنسب تفوق بدرجة كبيرة غير المتعطلين، وقد لا يكون العنف الذي تفضي إليه البطالة بالضرورة عنفا سياسيا وإنما قد يكون عنف مجتمعي. كما قد يتأثر الانتماء الوطني أيضا بحالة البطالة، بحيث يمكن القول أن الإنسان المحروم من أية فرصة عمل في وطنه سوف يتأثر انتماؤه بكل تأكيد، بل ان تأثر الانتماء قد يتخطى المتعطل إلى عائلته التي تشعر بعدم قدرة الوطن علي توفير فرص عمل لشبابها. كما يمكن أن تتأثر مكانة الدولة أيضا بوضع البطالة بها، حيث قد تعمل زيادة معدلات البطالة في الدولة علي زيادة معدلات الهجرة خارج الحدود الوطنية وتتركز في بعض الأقطار، وقد يترتب علي هذا قبول العمل في ظروف غير ملائمة تحت وطأة الظروف الاقتصادية السيئة في الدولة الأم (احمد يوسف احمد، 1996، ص ص 123-128)

وهنا لابد من التأكيد علي أن البطالة لا تنتهي بخلق فرص عمل جديدة فقط، وذلك حيث انه بدون القوي العاملة القادرة علي شغل هذه الوظائف وتحمل مسئوليتها تبقي هذه الأعمال شاغرة أو تشغل بمن هم غير قادرين علي القيام بواجبات هذه الوظائف. ولذلك فان تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب، تمكنهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال رفع إنتاجيتهم. هذا بالإضافة إلى أن تنمية الموارد البشرية توفر للقوي العاملة فرصا متزايدة لاختيار العمل الذي يريدون والذي يتوافق مع قدراتهم، كما يجنبهم البطالة في فترات الكساد، أو علي الأقل تحد من فرص تعطلهم (صلاح أيوب، 1994، ص 75)

ثانيا: نمو البطالة في مصر

يمكن أن نتتبع تطور معدلات نمو البطالة في مصر وفق ثلاث مراحل أساسية شكل رقم (1)؛ المرحلة الأولى وتمتد لتشمل الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 1976، فقد بلغ إجمالي حجم المتعطلين سنة 1960 نحو 175 ألف متعطل، وقد سجل معدل البطالة في هذه الفترة رقما منخفضا بشكل كبير حيث بلغ 2.2 %. هذا وقد انخفض بشكل اكبر في السنوات التالية ليسجل 1.8 % سنة 1962 و 1.9 % سنة 1964، ويمكن القول أن هذه الفترة التي شهدت انخفاضا كبيرا في معدلات البطالة في النصف الأول من الستينات تزامنت مع فترة الخطة الخمسية الأولى والتي بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6 % سنويا كمتوسط

للفترة 1960 – 1965 (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1996، ص 37). هذا وقد ظل معدل البطالة يسجل قيما منخفضة طوال السنوات السابقة علي سنة 1977، حيث لم يتجاوز طوال هذه الفترة مستوي ال 3 %. فقد بلغ إجمالي عدد المتعطلين سنة 1977 نحو 296 ألف متعطل وذلك بمعدل بطالة يبلغ 2.7 %، وقد شهدت الفترة التي تشمل الستينات والسبعينات مستويات منخفضة للتعطل بدرجة كبيرة، وقد كان السبب الرئيسي لانخفاض معدلات البطالة

شكل رقم (1) تطور معدلات البطالة في مصر 1996 - 2000

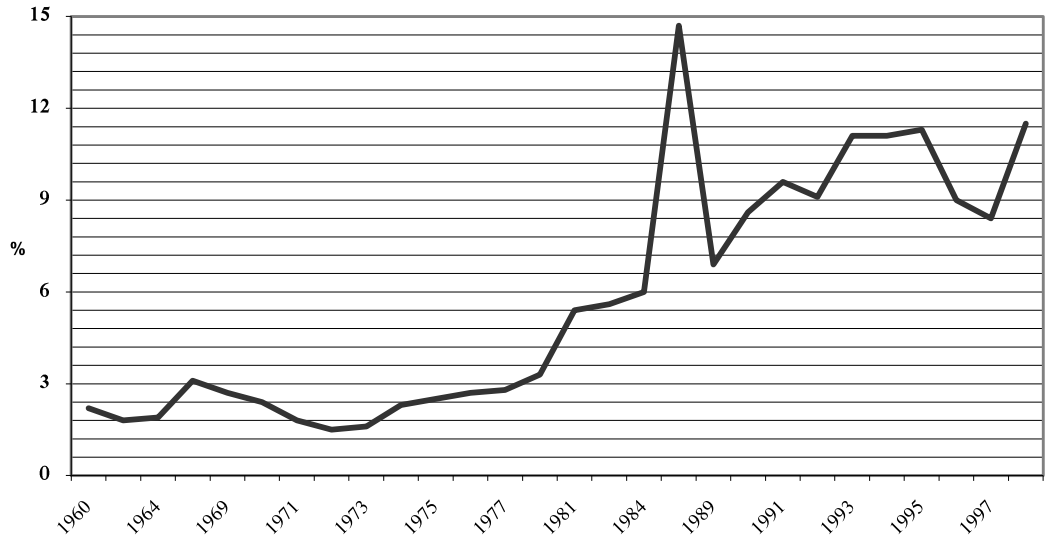

في تلك الفترة راجع إلى استيعاب الخريجين والراغبين في العمل في الوظائف الحكومية ووظائف القطاع العام.

أما المرحلة الثانية فتمتد لتشمل الفترة الممتدة من 1978 إلى سنة 1986، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواليا في معدلات البطالة بشكل متسارع للغاية. ففي حين بلغ إجمالي حجم المتعطلين سنة 1978 نحو 350 ألف متعطل وذلك بمعدل بطالة 3.3 %، فقد ارتفعت في السنوات التالية والتي تشمل 1981، 1982، 1984، 1986، لتسجل المعدلات التالية 5.4 %، 5.6 %، 6 %، 14.7 % علي التوالي. وهنا يمكن القول معدل البطالة المسجل سنة 1986 والذي بلغ 14.7 %، حيث بلغ إجمالي حجم المتعطلين ما يزيد علي مليونين متعطل، يمثل اعلي معدل بطالة مسجل علي الإطلاق في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولعل ارتفاع المعدل في هذا التاريخ يرجع إلى عدد من العوامل المتداخلة ومن بينها، التراجع الكبير في سياسة تعيين الخريجين ضمن الجهاز الحكومي للدولة في ذات الوقت الذي شهدت

فيه الدولة الهجرة العائدة للعمالة المصرية من الدول البترولية بسبب انخفاض وردات البترول في هذه الدول، مما أدى إلى ضغط متزايد علي الاقتصاد الوطني. وسيادة حالة من الركود الاقتصادي خلال هذه الفترة تواكبت مع بعض عمليات التحول الاقتصادي في مصر.

أما المرحلة الثالثة؛ فتمتد لتشمل الفترة الممتدة من سنة 1988 وحتى نهاية القرن العشرين، وقد شهدت هذه الفترة قدرا من التذبذب في معدلات البطالة تدور في مجملها حول معدل 10 %، حيث تتراوح بين ادني قيمة مسجلة للبطالة سنة 1989 حيث بلغ إجمالي عدد المتعطلين في هذا التاريخ نحو 1.1 مليون متعطل، وبمعدل بطالة يبغ نحو 7 %. وبين اعلي قيمة مسجلة سنة 2000 حيث بلغ معدل البطالة 11.5 %. ومن ثم فان معدلات البطالة في هذه الفترة الأخيرة يسجل مستويات مرتفعة بشكل كبير، بحيث يمكن القول أن مشكلة البطالة في هذه الفترة تمثل التحدي الأكبر الذي يجب علي الدولة أن تواجهه، وذلك لما لهذه المشكلة من العديد من الآثار التي تتخطى الجانب الاقتصادي، إلى جوانب أخرى متعددة منها الاجتماعي والأمني والأخلاقي.

ويمكن القول انه توجد العديد من الدراسات التي تتبعت العوامل المختلفة المؤثرة في تطور معدلات البطالة في مصر خلال العقود الخمسة الماضية، وذلك من خلال تتبع تاريخي للتطور والأحداث المتزامنة ومن بينها الدراسة التي قامت بها الإدارة المركزية للمعومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بوزارة القوي العاملة والهجرة سنة 1996. ومن نتائجها يمكن القول انه منذ سنة 1952 تبنت الدولة خططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد جوانب هذه الخطط هو الاهتمام بالقوي العاملة اللازمة لعملية التنمية والتي تعتمد بشكل أساسي علي مخرجات العملية التعليمية، ولذلك فقد قررت الدولة مبدأ مجانية التعليم والذي يعد أحد المداخل الأساسية التي أدت إلى إعادة صياغة التركيب الاجتماعي في مصر. ومع بداية الستينات ظهر بوضوح اتجاه الدولة نحو تعيين الخريجين والذي له الأثر القوي في زيادة أعداد الخريجين باطراد، بينما فرص العمل الحقيقية لم تستوعب تلك الأعداد المتزايدة. إلا انه في فترة السبعينات لم تظهر بوضوح الفجوة بين العرض والطلب علي العمالة في مصر، ولعل ذلك يرجع إلى انتعاش اقتصاديات الدول العربية النفطية في أعقاب حرب 1973 نتيجة ارتفاع أسعار البترول وما صاحبه من زيادة عائدات الدول العربية المنتجة للبترول، بالإضافة إلى تنفيذ هذه الدول لبرامج عديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة طلب تلك الدول علي العمالة المصرية (رفعت نصر عبد الغني، 1994، ص 391) ومن ثم استيعاب

جزء من فائض العمالة في تلك الفترة، مما حد بالتالي من نسب البطالة في مصر في تلك الفترة. وعليه يمكن القول انه من أهم الآثار الإيجابية التي عادت علي مصر من هجرة العمالة المصرية إلى دول الخليج – في تلك الفترة – هو تخفيض الضغط علي سوق العمالة بامتصاص جزء كبير من فائض هذه العمالة، وذلك سواء لمن لم يجد عملا في مصر، أو كان يعمل بأنشطة منخفضة الدخل والإنتاجية، أو من كان سيصبح متعطلا أو شبه متعطل في حالة عدم الهجرة (جلال أمين، 1994، ص 153)

أما في فترة الثمانينيات فقد بدأت مشكلة البطالة تظهر بوضوح لمجموعة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي؛ 1) تضخم الجهاز الحكومي بشكل كبير بسبب التراكمات المتوالية للعمالة غير المطلوبة، والتي تمثل في حد ذاتها بطالة مقنعة، وذلك مما افقده القدرة علي استيعاب أعداد جديدة. 2) توقف الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وذلك بسبب ارتفاع تكاليف توفير فرص العمل لهم. 3) التدفقات المتلاحقة من أعداد الخريجين بمتوسط 350 ألف سنويا. 4) انكماش الطلب علي العمالة المصرية نتيجة تبني الدول العربية برامج تقشف لتدهور أسعار البترول، مما استتبع الاستغناء عن جزء كبير من العمالة لديهم. وذلك بحيث يمكن اعتبار سنة 1983 نقطة تحول هامة تمثلت في انخفاض الطلب الخارجي علي العمالة من جانب الدول العربية بسبب تدني أسعار البترول وتزايد الضغوط المالية علي اقتصاديات هذه الدول، وأخيرا في بداية التسعينات وعقب الغزو العرقي للكويت فقد بدأت العودة السريعة والإجبارية للعمالة المصرية في الدولتين معا لتضيف عبء متزايدا علي حجم البطالة في مصر.

وهنا يمكن القول أن عودة العمالة المصرية بشكل غير محسوب من ناحية الحجم أو التوقيت أدى إلى عجز السياسات الحكومية في مصر عن اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكن من استيعاب هذه العمالة العائدة في إطار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة (إسماعيل عبد الكريم إسماعيل، 1990، ص 271) أضف إلى ذلك الأوضاع الدولية وخاصة العولمة Globalization التي أدت إلى زيادة حركة رؤوس الأموال عالميا وازدياد المنافسة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الحصول عل مكان مناسب في التقسيم الدولي للعمل وقلة القدرة التنافسية في العمالة (سهير فهمي حجازي، 1996، ص 5)

هذا ويمكن القول أن التحولات الاقتصادية و خطة الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاديات السوق، وجلب الاستثمارات الأجنبية للدخول في العديد من المشروعات وخاصة في منتصف التسعينات، أدت – كما اتضح من بيانات تعداد 1996 – إلى انخفاض ملحوظ في نسب المتعطلين في تلك الفترة، حيث بلغ معدل البطالة طبقا لبيانات 1996 (9 %). ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو، هل يمكن اعتبار الانخفاض الذي تحقق في نسب المتعطلين خلال فترة منتصف التسعينات يعد انخفاضا فعليا في البطالة؟ وهل يعد مؤشرا للتغير في اتجاهات البطالة خلال الفترة القادمة؟ ولعل الإجابة علي هذا السؤال ليست من البساطة بمكان، حيث أن استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة القادمة مرهون بالعديد من الأمور، لعل من أهمها استمرار تدفق رؤوس الأموال واستثمارها في الجمهورية، وهنا لابد من التفريق بين أمرين. وهو تحسن الأحوال الاقتصادية للدولة بسبب تدفق رؤوس الأموال للمساهمة في مشروعات عالية التقنية ولا تحتاج إلى عمالة كثيفة، وبالتالي استمرار مشكلة البطالة بالرغم من تحسن الوضع الاقتصادي للدولة. والثاني هو الاهتمام بمشروعات العمالة الكثيفة، والتي من شانها توفير فرص عمل متنوعة ومن ثم خفض أعداد المتعطلين ومن ثم التقليل المتوالي من حدة البطالة. وهنا نلاحظ أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعا مرة أخرى سنة 2000 ليبلغ المعدل 11.5 %، وذلك في الوقت الذي قدر فيه إجمالي حجم القوي العاملة بنحو 19.9 مليون نسمة. ومما سبق يمكن القول أن الاختلاف في نسب البطالة في مصر عبر العقود الأربعة الأخيرة لم تكن في كل الأحوال رد فعل لظروف داخلية وإنما ساهمت فيها التغيرات الإقليمية في المنطقة العربية بدرجة كبيرة.

ثالثا: توزيع المتعطلين

بلغ إجمالي جملة المتعطلين في مصر سنة 1996 نحو 1.5 مليون متعطل وذلك من إجمالي نحو 17.2 مليون نسمة هم إجمالي حجم القوي العاملة وهذا يعني أن معدل البطالة بلغ علي مستوي الجمهورية 9 %. هذا وقد بلغ إجمالي عدد المتعطلين في الحضر المصري نحو 691 ألف متعطل تمثل نحو 45 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي القطر، وقد سجل معدل البطالة علي مستوي حضر الجمهورية 8.7 %. أما علي مستوي ريف الجمهورية فقد بلغ إجمالي عدد المتعطلين نحو 844 ألف متعطل تمثل 55 % من إجمالي المتعطلين، هذا وقد سجل معدل البطالة علي مستوي ريف القطر 9.1 %. هذا ويمكن القول بصورة عامة أن

الفوارق التي يسجلها معدل البطالة بين حضر وريف الجمهورية شهدت انخفاضا وانعكاسا ملحوظا عن التعداد السابق، ففي حين بلغ معدل البطالة سنة 1986 علي مستوي الحضر 12.4 % فقد بلغ معدل البطالة علي مستوي الريف 9.2 %، فقد أصبحت معدلات البطالة في الريف اكثر ارتفاعا منها في الحضر في التعداد الأخير.

وإذا تناولنا توزيع المتعطلين علي الأقاليم الجغرافية الأساسية علي مستوي الجمهورية فسنجد ما يلي: تصدر الوجه البحري[1] المركز الأول علي مستوي الجمهورية من حيث إجمالي عدد المتعطلين حيث بلغ نحو 775 ألف متعطل بما يمثل 50 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية، ويمكن القول أن نصيب محافظات الوجه البحري من المتعطلين يفوق نصيبها من إجمالي الموارد البشرية والبالغ 44 %. ولعل هذا يفسر تسجيل الوجه البحري في مصر لأعلى معدلات البطالة علي مستوي الجمهورية حيث بلغ 10 %. أما المتعطلين في محافظات الوجه القبلي[2] فيبغ عددهم الإجمالي نحو 489 ألف متعطل، يمثلون نحو 31 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية. هذا في حين بلغ نصيب الوجه القبلي من إجمالي حجم الموارد البشرية علي مستوي الجمهورية 34 %، ومن ثم فقد سجل معدل بطالة يبلغ 8.6 %. ويأتي في الترتيب الثالث من حيث إجمالي عدد المتعطلين علي مستوي الجمهورية المحافظات الحضرية[3]، حيث يبلغ نحو 259 ألف متعطل، يمثلون 16.9 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية. هذا في حين بلغ نصيب المحافظات الحضرية من الموارد البشرية في مصر 20.6 %، ومن ثم فقد انخفض معدل البطالة لجملة المحافظات الحضرية ليسجل 7.4 %. أما المحفظات الصحراوية[4] فتاتي في الترتيب الأخير من حيث عدد المتعطلين بها والبالغ نحو 15 ألف متعطل، يمثلون 0.9 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية. هذا في الوقت الذي بلغ فيه نصيب هذه المحافظات من الموارد البشرية 1.4 % من اجملي الجمهورية. ومن ثم فقد سجلت المحافظات الصحراوية ادني معدلات البطالة علي مستوي الأقاليم الجغرافية المختلفة حيث بلغ معدل البطالة بها 5.6 %.

1) توزيع المتعطلين علي مستوي المحافظات

[1] الوجه البحري يشمل تسع محافظات هي: دمياط، الدقهلية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، الإسماعيلية.

[2] الوجه القبلي يشمل ثمان محافظات ومدينة ذات طابع خاص هي: الجيزة، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، مدينة الأقصر. هذا ويتم ضم مدينة الأقصر إلى محافظة قنا عند التعامل علي مستوي المحافظات في هذا البحث.

[3] المحافظات الحضرية تشمل أربع محافظات هي: القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس.

[4] المحافظات الصحراوية تشمل خمس محافظات وتسمي أيضا محافظات الحدود وهي: البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء.

أما إذا تناولنا توزيع المتعطلين علي مستوي محافظات الجمهورية سنة 1996 فقد لوحظ قدر كبير من التفاوت في معدلات البطالة ففي حين ارتفع المعدل ليسجل 14.7 % في محافظة أسوان فقد انخفض بشكل كبير للغاية في محافظة جنوب سيناء حيث بلغ 1.6 %. ولعل هذا التفاوت الكبير في معدلات البطالة ما هو إلا انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في هذه المحافظات، ففي حين تعد محافظة أسوان من المحافظات التي تسجل انخفاضا ملحوظا في فرص العمل المتوفرة بالمحافظة. ولعل هذا ينعكس بوضوح علي صافي الهجرة في المحافظة حيث تحقق المحافظة صافي هجرة مع باقي محافظات الجمهورية يقدر بنحو سالب تسعة آلاف مهاجر نازح. وفي المقابل تعد محافظة جنوب سيناء من قطاعات التنمية الهامة في الجمهورية خاصة في مجال التنمية السياحية، ولعل هذا يتضح من انضمام هذه المحافظة إلى محافظات الجذب السكاني بالجمهورية حيث سجلت صافي هجرة وافدة مقداره نحو 15 ألف مهاجر، وهو ما يعكس فرص العمل التي توفها المحافظة. هذا ومن الخريطة رقم (2) يمكن أن نصنف محافظات الجمهورية وفقا لمعدلات البطالة إلى الفئات التالية:

أ) المحافظات التي سجلت معدلات بطالة مرتفعة للغاية

وتشمل هذا الفئة المحافظات التي ارتفعت بها معدلات البطالة علي 12 % (وهذه القيمة تمثل قيمة المتوسط + الانحراف المعياري) وتشمل هذا الفئة المحافظات الاسوء حالا في هذا الصدد ويبلغ إجمالي المتعطلين في هذه الفئة نحو 257 ألف متعطل يمثلون نحو 17 % من جملة المتعطلين علي مستوي الجمهورية. وهذه المحافظات مرتبة تصاعديا هي كفر الشيخ، الغربية، أسوان. وتنتظم هذه الفئة في قطاعين يمتازان بالتطرف المكاني بالنسبة لباقي قطاعات الجمهورية. بحيث يوجد الأول في الشمال ويشمل كفر الشيخ والغربية وهنا يمكن القول أن ظروف ملوحة التربة خاصة في القطاعات الشمالية من محافظة كفر الشيخ قد أثرت بشكل كبير علي الإنتاج الزراعي ومن ثم فرص العمل في هذا القطاع، أما الوضع في محافظة الغربية فقد ارتبط بشكل كبير بموقع المحافظة في وسط الدلتا وعدم توفر نطاقات للتوسع مما أدى إلى التأثير علي فرص العمل المتاحة. أما القطاع الجنوبي فيتمثل في محافظة أسوان.

ب) المحافظات التي سجلت معدلات بطالة مرتفعة

وتضم هذه الفئة المحافظات التي سجلت معدلات بطالة تتراوح بين 9 % إلى اقل من 12 % (أي معدلات بطالة تتراوح بين متوسط الجمهورية إلى اقل من المتوسط + الانحراف المعياري) وتضم هذه الفئة نحو 691 ألف متعطل يمثلون 45 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية، ولعل هذا يوضح أن هذه الفئة تضم العدد الأكبر من المتعطلين علي مستوي الجمهورية. وتشمل تسع محافظات هي المنيا، بور سعيد، البحيرة، سوهاج، الشرقية، قنا، أسيوط، الوادي الجديد، الدقهلية.

ج) المحافظات التي سجلت معدلات بطالة متوسطة

وتضم هذه الفئة المحافظات التي تراوحت فيها معدلات البطالة بين 6

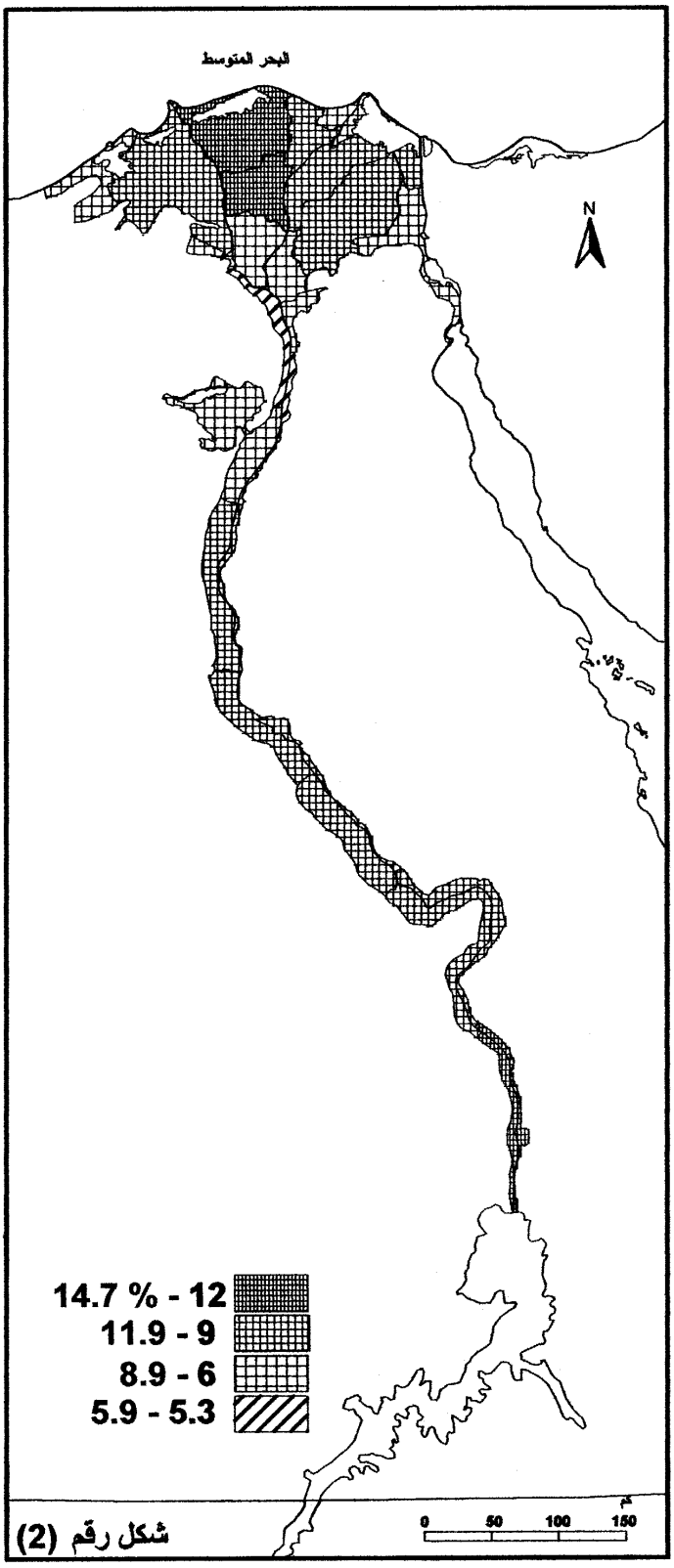

معدلات البطالة في محافظات الجمهورية 1996

% إلى 9 % (أي معدلات بطالة تتراوح بين المتوسط إلى المتوسط – الانحراف المعياري) ويوجد ضمن هذه الفئة نحو 514 ألف متعطل يمثلون 33 % من إجمالي المتعطلين على مستوي الجمهورية. ولعل أهم ما يميز هذه الفئة أنها تشمل مجموعة من المحافظات التي سجلت معدلات دون متوسط الجمهورية وهي مجموعة من المحافظات التي تقع بصفة أساسية في الوجه البحري ومصر الوسطي، بحيث تشمل محافظات شمال سيناء، دمياط، القليوبية، الإسكندرية، الإسماعيلية، القاهرة، بني سويف، الفيوم، السويس، المنوفية.

د) المحافظات التي سجلت معدلات بطالة منخفضة

وتشمل هذه الفئة المحافظات التي سجلت معدلات بطالة تتراوح بين 1.6 % إلى 5.3 % (أي تتراوح بين اقل القيم المسجلة وقيمة المتوسط – الانحراف المعياري) وتضم هذه الفئة عددا محدودا من المتعطلين علي مستوي الجمهورية يبلغ نحو 76 ألف متعطل يمثلون 5 % من إجمالي المتعطلين. وتشمل هذه الفئة عددا من محافظات الحدود وخاصة التي شهدت معدلات مرتفعة للتنمية خاصة التنمية السياحية حيث تضم محافظات جنوب سيناء، مطروح، البحر الأحمر، بالإضافة إلى محافظة الجيزة والتي تمثل الامتداد العمراني النشط للإقليم الحضري للقاهرة الكبرى. ومما سبق يمكن القول أن توزيع معدلات البطالة علي مستوي الجمهورية يعد انعكاسا لعدد من الظروف الجغرافية تلك الظروف التي أثرت علي توفر القاعدة الاقتصادية التي تتيح فرص العمل والتي يمكن لقطاع القوي العاملة المشاركة بها.

2) الفرق بين معدلات البطالة بين تعدادي 1986 & 1996

وإذا كنا فيما سبق تناولنا توزيع معدلات البطالة علي مستوي محافظات الجمهورية، فان التعرف علي التباينات التي سجلتها البطالة في هذه المحافظات المختلفة قد يكون اكثر دلالة من مجرد التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في تاريخ معين. ولعل هذا يمكن أن يتضح بشكل جيد من خلال التعرف علي الفرق بين معدلات البطالة بين تعدادي 1986 & 1996 وذلك بحيث يمكن الخروج بنمطين من المحافظات الأول وهو المحافظات التي سجلت ارتفاعا في معدل البطالة. بحيث سجلت معدلات البطالة في تعداد 1996 ارتفاعا عما كانت سنة 1986، أي أن معدلات بطالة في التعداد اللاحق تفوق التعداد السابق، وهذا يعني أن مثل هذه المحافظات تشهد تزايدا في حدة مشكلة البطالة. أما النمط الثاني فيشمل المحافظات التي سجلت معدلات بطالة في التعداد اللاحق ادني من التعداد السابق، ويمكن القول أن هذه

المجموعة تشمل قطاعات تشهد انخفاضا في حدة مشكل البطالة. ويمكن أن نتناول الفرق في معدلات البطالة علي مستوي المحافظات المصرية وفقا للفئات التالية:

أ) المحافظات التي سجلت ارتفاعا في معدلات البطالة

وتشمل هذه الفئة عددا من المحافظات التي شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة في تعداد 1996 عما كان علية الوضع في تعداد 1986، بحيث تضم محافظات البحيرة، قنا، المنيا، سوهاج، الفيوم، أسوان، أسيوط، كفر الشيخ. ويتضح أن هذه الفئة تضم في الأساس عددا من المحافظات التي تقع في الوجه القبلي والذي يتميز بشكل عام بانخفاض معدلات التنمية. وهنا يمكن القول أن ارتفاع معدلات البطالة في مثل هذه المحافظات يعد مؤشرا سيئا خاصة أن معدلات البطالة علي مستوي الجمهورية قد شهدت انخفاضا في تعداد 1996 عن تعداد 1986، حيث انخفضت معدلات البطالة من 10.7 % سنة 1986 إلى 9 % سنة 1996، شكل رقم (3)

ب) المحافظات التي سجلت انخفاضا متوسطا في معدلات البطالة

وتشمل هذه الفئة ثمان محافظات يتراوح فيها معدل الانخفاض في البطالة بين – 0.1 % إلى – 2.9 %، وتشمل هذه الفئة محافظات الدقهلية، الشرقية، مطروح، جنوب سيناء، الغربية، بني سويف، شمل سيناء، الوادي الجديد. ويمكن القول أن انخفاض معدلات البطالة في هذه المحافظات بين تعدادي 1986، 1996 يعد أمرا جيدا، ويتفق بشكل عام مع الاتجاه العام لانخفاض معدلات البطالة علي مستوي الجمهورية، إلا أن معدلات البطالة بهذه المحافظات رغم انخفاضها ما زالت مرتفعة بشكل كبير.

ج) المحافظات التي سجلت انخفاضا كبيرا في معدلات البطالة

وتشمل هذه الفئة عشرة محافظات هي الأوفر حظا في معدلات التنمية علي مستوي الجمهورية وهو ما انعكس بالتالي علي توفير عدد مناسب من فرص العمل مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، وهذه المحافظات هي بور سعيد، المنوفية، القاهرة السويس، القليوبية، الإسماعيلية، الإسكندرية، الجيزة، البحر الأحمر، دمياط. وهنا يمكن القول أن تتبع التطورات التي تشهدها معدلات البطالة في القطاعات المختلفة يمكن أن يكون أحد المؤشرات الجيدة للتعرف علي طبيعة التنمية الاقتصادية التي تشهدها تلك القطاعات.

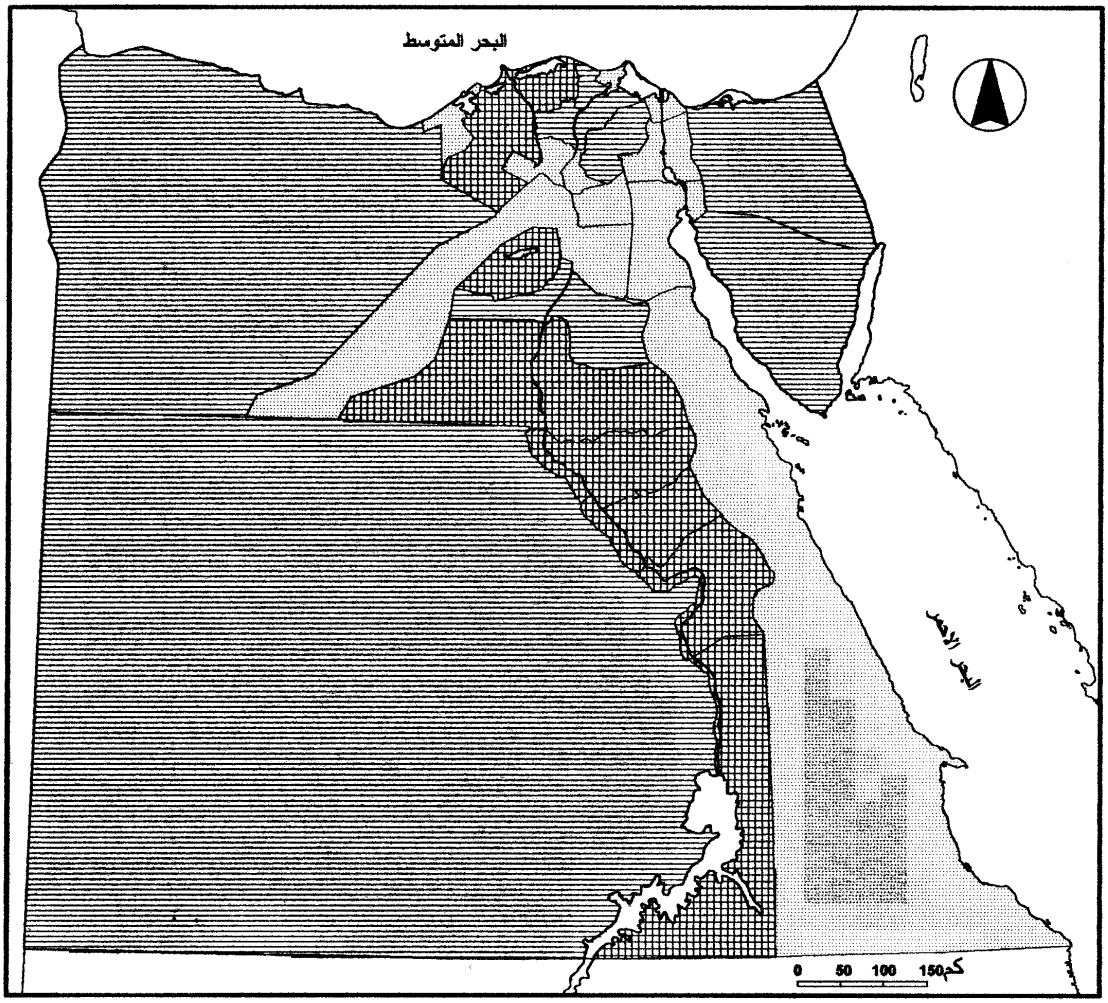

شكل رقم (3)

3) مكونات البطالة (مشتغل تعطل متعطل حديث)

تتكون البطالة كما ذكرنا سابقا من مكونين أساسيين الأول وهو مشتغل تعطل والثاني متعطل حديث هذا وقد تباين بشكل كبير نسبة مشاركة كل من المكونين السابقين في الحجم الإجمالي للبطالة ففي حين بلغ إجمالي المتعطلين من فئة مشتغل تعطل نحو 76 ألف متعطل

سنة 1996 وذلك بما يمثل نحو 0.4 % من إجمالي حجم القوي العاملة فقد ارتفع حجم المتعطلين من فئة متعطل حديث لتبلغ نحو 1.46 مليون متعطل وذلك بما يمثل نحو 8.5 % من إجمالي حجم القوي العاملة. وهنا يمكن القول أن نسبة مشاركة فئة مشتغل تعطل شهدت تناقصا كبيرا في سنة 1996 عما كان علية سنة 1986 حيث كان إجمالي حجم فئة مشتغل تعطل في هذا التاريخ نحو 273 ألف متعطل تمثل نحو 2 % من إجمال حجم القوي العاملة، ولعل ارتفاع نسبة فئة مشتغل تعطل هي انعكاس لعدد من الظروف الاقتصادية التي سادت في مصر تلك الفترة والتي تمثلت بصفة أساسية في سياسة الخصخصة وما تبعها من تسريح أعداد كبيرة من القوي العاملة من الوحدات الإنتاجية التي تم خصخصتها. في حين بلغ إجمالي حجم فئة متعطل حديث نحو 1.2 مليون تمثل 8.7 % من إجمالي حجم القوي العاملة.

ومن ثم يمكن القول أن الانخفاض الذي شهدته فئة مشتغل تعطل سواء علي مستوي العدد المطلق أو نسبة ما تسهم به في الحجم الإجمالي للبطالة، يظهر أن احتمالية التعرض للبطالة بعد حصول الفرد علي فرصة عمل أصبحت اقل حدة وفقا لبيانات تعداد 1996 عما كان عليه الوضع وفقا لبيانات تعداد 1986. ولعل هذا يرتبط إلى حد كبير بان عملية التحول الاقتصادي من خلال عملية الخصخصة والتحول إلى اقتصاديات السوق وما استتبع ذلك من الاستغناء عن بعض العاملين مما أدي بالتالي إلى ارتفاع نسبة فئة مشتغل تعطل. بدأت تقل حدتها بشكل ملحوظ في منتصف التسعينات أو أن سوق العمل اصبح اكثر قدرة خلال تلك الفترة علي استيعاب أعدادا اكبر من الذين يتم الاستغناء عنهم مما قلل من فئة مشتغل تعطل.

هذا ومن الخريطة رقم (4) والتي تتناول توزيع فئتي مشتغل تعطل ومتعطل حديث سنة 1996 ومن خلال أسلوب خرائط العلاقات التقاطعية ثنائية المتغير[5]، يمكن أن نصنف تلك العلاقة إلى الفئات التالية:

[5] يقصد بخرائط العلاقات التقاطعية؛ تلك الخرائط التي تتناول توزيع متغيرين في ذات الوقت وإيجاد العلاقة بينهما، بحيث يتم تمثيل المتغير الأول علي المحور الأفقي والثاني علي المحول الرأسي. وذلك من خلال تحديد قيم قطع علي كل من المحورين، وقيم القطع المستخدمة في خرائط هذا البحث هي قيمة متوسط المتغير علي مستوي الجمهورية. ومن ثم فانه من تلاقي محوري القطع تنشأ أربع فئات، بحيث تمثل الأولى انخفاض في قيم المتغيرين وهي قيم تقل عن متوسط الجمهورية. وتمثل الفئة الثانية ارتفاع في قيمة المتغير الأول مع انخفاض في قيمة المتغير الثاني (اعلي من متوسط الجمهورية وادني من متوسط الجمهورية علي التوالي). أما الفئة الثالثة فتسجل قيما منخفضة للمتغير الأول ومرتفعة للمتغير الثاني (اعلي من المتوسط وادني من المتوسط علي التوالي). وأخيرا الفئة الرابعة تمثل المناظر للفئة الأولى بحيث تسجل قيما مرتفعة تفوق المتوسط لكل من المتغيرين الأول والثاني علي حد سواء. هذا ويمكن من خلال إضافة عدد اكبر من نقط القطع علي المحورين الأفقي والرأسي أن نحصل علي عدد اكبر من الفئات، ففي حالة استخدام نقطتي قطع علي كل محور تصبح عدد الفئات الناتجة ستة عشرة فئة توزيعية.

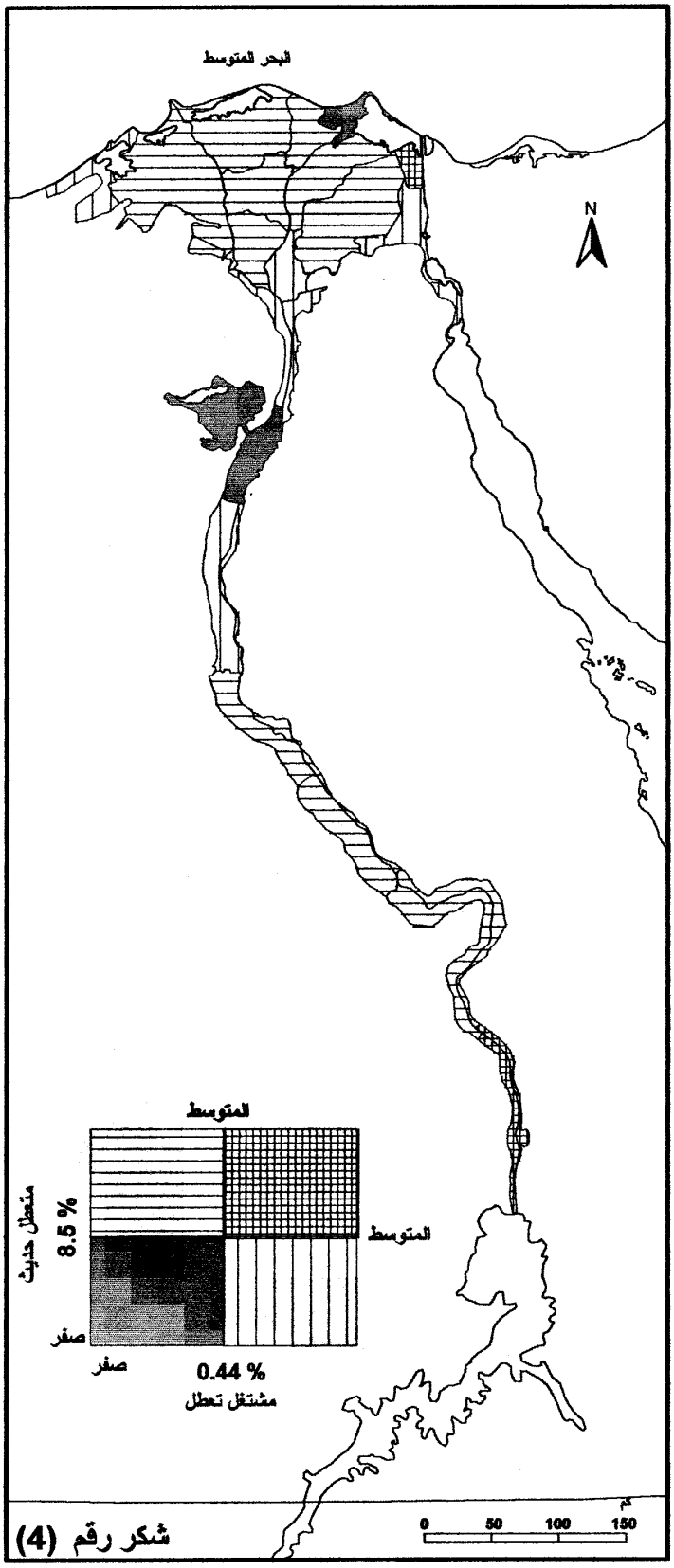

العلاقة التقاطعية بين فئتي مشتغل تعطل ومتعطل حديث 1996

الفئة الأولى؛ وتشمل المحافظات التي سجلت نسبا منخفضة – تقل عن المتوسط لكلا من المتغيرين – للمتعطلين من فئتي مشتغل تعطل ومتعطل حديث على حد سواء، وتشمل هذه الفئة خمسة محافظات هي شمال سيناء، جنوب سيناء، دمياط، بني سويف، الفيوم، وتشتمل هذه المحافظات علي نحو 2400 متعطل من فئة مشتغل تعطل تمثل نسبة تقدر ب 3 % من إجمالي المتعطلين من هذه الفئة، كما تشتمل هذه المحافظات علي نحو 107 ألف متعطل من فئة متعطل حديث تمثل 7 % من إجمالي المتعطلين من هذه الفئة.

الفئة الثانية؛ وتشمل المحافظات التي سجلت نسبا مرتفعة من فئة مشتغل تعطل ونسبا منخفضة من فئة متعطل حديث، أي أن هذه الفئة تشمل القطاعات

الأكثر تأثرا بتعطل من سبق لهم العمل. وتضم هذه الفئة تسع محافظات هي القاهرة، الإسكندرية، السويس، القليوبية، الإسماعيلية، الجيزة، المنيا، البحر الأحمر، مطروح، وتشمل هذه المحافظات مجتمعة 50 ألف متعطل من فئة مشتغل تعطل تمثل 66 % من إجمالي هذه الفئة علي مستوي الجمهورية، وهنا يمكن القول أن الارتفاع الكبير في المتعطلين من هذه الفئة يرتبط إلى حد كبير بطبيعة هذه المحافظات والتي ترتفع بها بدرجة كبيرة نسبة القطاعات الحضرية، بل إنها تشتمل علي أهم المحافظات كاملة الحضرية في الجمهورية، كما هو الحال في محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس. هذا بالإضافة إلى محافظتي الجيزة والقليوبية واللتان تشكلان مع محافظة القاهرة ما يسمي بالإقليم الاقتصادي للقاهرة الكبرى، والذي يضم المجمع الحضري للقاهرة الكبرى. هذا وتتميز هذه المحافظات بانها تشتمل علي عدد كبيرة من المؤسسات والشركات الكبرى والتي تعرض عدد من العاملين بها للتعطل مما ادري إلى ارتفاع نسبة فئة مشتغل تعطل بهذه المحافظات بشكل كبير. كما تشتمل هذه الفئة أيضا علي نحو 436 ألف متعطل من فئة متعطل حديث يمثلون نحو 30 % من إجمالي المتعطلين الجدد علي مستوي الجمهورية.

الفئة الثالثة؛ وتشمل المحافظات التي سجلت نسبا منخفضة من فئة مشتغل تعطل ونسبا مرتفعة من فئة متعطل حديث، أي أن المكون الأساسي للمتعطلين فئ هذه الفئة هم المتعطلين الجدد. وتضم هذه الفئة تسع محافظات تنتظم في قطاعين، الأول ويقع في الوجه البحري ويضم الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة. أما الثاني فيقع في مصر العليا ويضم أسيوط، سوهاج، الوادي الجديد. وتشمل هذه المحافظات معا نحو 18 ألف من فئة مشتغل تعطل بنسبة تبلغ 24 % من إجمالي المتعطلين من هذه الفئة علي مستوي الجمهورية. كما تضم نحو 803 ألف متعطل من فئة متعطل حديث بنسبة تبلغ 55 % من إجمالي المتعطلين الجدد. هذا ويمكن القول أن هذه المحافظات تتميز بأنها بالكامل محافظات ريفية ومن ثم فان النشاط الأساسي بهذه المحافظات هو النشاط الزراعي الخاص. ومن ثم فانه علي النقيض من الفئة السابقة والتي تميزت بزيادة في نسبة فئة مشتغل تعطل التي سادت بها المحافظات الحضرية بصفة أساسية، فان زيادة نسبة فئة متعطل حديث ارتبط بالمحافظات الريفية والتي تقل بها الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد علي مؤسسات إنتاجية كبرى.

الفئة الرابعة؛ وتشمل المحافظات التي تسجل نسبا مرتفعة للمتعطلين من فئة مشتغل تعطل ومتعطل حديث علي حد سواء، وتضم ثلاث محافظات هي قنا وأسوان في الوجه القبلي وبور

سعيد في الوجه البحري. وتضم هذه المحافظات مجتمعة 5400 متعطل من فئة مشتغل تعطل وذلك بنسبة 7 % من إجمالي المتعطلين من هذه الفئة علي مستوي الجمهورية. كما تضم نحو 117 ألف متعطل من فئة متعطل حديث وذلك بنسبة 8 % من إجمالي المتعطلين من فئة متعطل حديث علي مستوي الجمهورية. ومما سبق يمكن القول أن التفاوت في نسب المتعطلين من المكونين السابقين للبطالة في مصر (مشتغل تعطل ومتعطل حديث) ومدي تباينها كان انعكاسا لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المحافظات.

رابعا: التركيب العمري والنوعي للمتعطلين

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي للمتعطلين أحد الخصائص الهامة والتي تظهر جوانب ديموجرافية شديدة الأهمية، ويمكن القول أن استخدام الأهرامات السكانية هي أحد الوسائل الجيدة التي يمكن من خلالها التعرف علي طبيعة تركيب السكان وفقا لفئات العمر والنوع المختلفة. وإذا كانت مكونات البطالة تضم أساسا فئتي مشتغل تعطل ومتعطل حديث، فان دراسة تركيب كلا من هاتين الفئتين بشكل منفصل ثم دراسة التركيب الخاص بمجمل البطالة ككل يمكن أن يكون أحد الأمور التي يجب العناية بها، لان طبيعة التركيب العمري والنوعي تختلف بشكل ملحوظ في كل فئة من الفئات السابقة.

إذا تناولنا بداية التركيب العمري والنوعي سنة 1996 لفئة مشتغل تعطل؛ يمكن القول أن هرم التركيب العمري والنوعي للمتعطلين من هذه الفئة يشهد قدرا كبيرا من الاختلال سواء علي مستوي النوع أو علي مستوي العمر. بحيث نجد المكون الأساسي للمتعطلين من هذه الفئة يتكون من الذكور، ففي حين بلغ إجمالي الذكور المتعطلين من هذه الفئة تبلغ نحو 70 ألف متعطل تمثل نحو 94 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل، فقد انخفضت نسبة الإناث من هذه الفئة لتبلغ نحو 4500 متعطل تمثل 6 % فقط من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل. أما إذا تعرضنا إلى توزيع هذه الفئة علي الفئات العمرية المختلفة فسنجد أن اعلي نسبة لهم تسجلها فئة العمر 20 إلى اقل من 25 سنة حيث تبلغ نسبتهم نحو 28 % من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل، ويحتكر الذكور داخل هذه الفئة النسبة الأكبر حيث تبلغ نسبتهم 26 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل. تلي هذه الفئة العمرية فئة العمر 25 إلى اقل من 30 سنة حيث تحتكر نحو 18 % من إجمالي المتعطلين من هذه الفئة، ويسجل الذكور كما هو

الحال مع الفئة السابقة النسبة الأكبر حيث يبلغ الذكور المتعطلين ضمن هذه الفئة 16.7 % في حين لا يمثل الإناث المتعطلات سوي 1.2 % فقط. ومما سبق يمكن القول أن فئات العمر التي تمتد بين 20 إلى اقل من 30 سنة تحتكر ما يقرب من نصف المتعطلين الذين سبق لهم العمل. ويلي الفئتين السابقين فئة العمر 15 إلى اقل من 20 سنة وتشتمل هذه الفئة 17 % من إجمالي المتعطلين، بحيث يمثل الذكور نسبة تقدر بنحو 16 %، في حين تنخفض نسبة الإناث لتسجل 1.3 % فقط من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم التعطل. ولعل ارتفاع النسبة في هذه الفئات العمرية يرتبط إلى حد كبير بان أعداد ممن دخلوا إلى سوق العمل في فئات عمريه صغيرة وبشكل غير كاف من التدريب والتأهيل المناسب يتعرضون بعد فترات وجيزة إلى التعطل، ومن ثم فان الحد من ظاهرة مشتغل تعطل تعتمد علي رفع مستوي القوي العاملة حتى لا تتعرض إلى التعطل في فترات تالية. هذا وتشهد نسبة المتعطلين من هذه الفئة انخفاضا متتاليا في الفئات العمرية التالية علي فئة العمر 25 إلى اقل من 30 سنة حتى تختفي تماما عند فئة العمل 60 سنة فاكثر وهو أمر يرتبط بأنه عند هذا العمر يختفي الباحثين عن عمل كنتيجة لارتفاع العمر. شكل رقم (5)

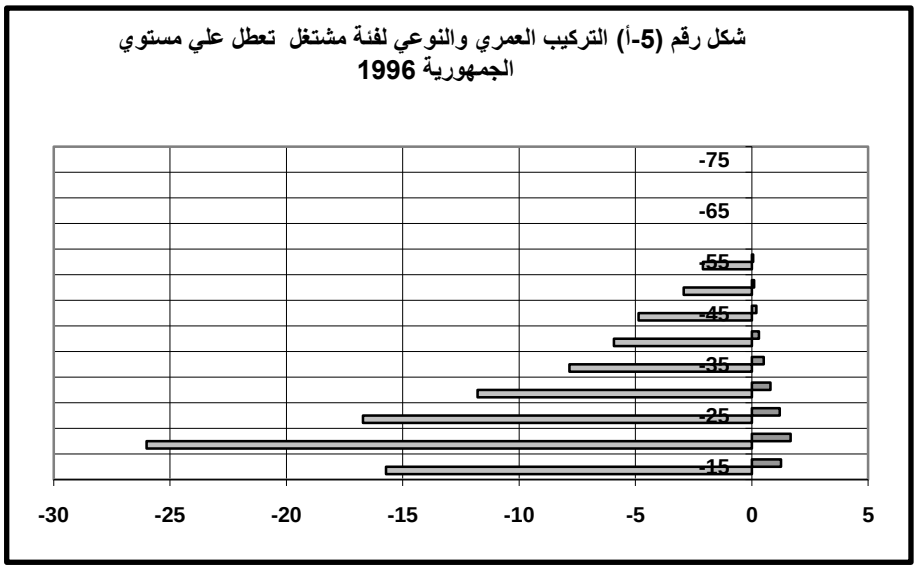

التركيب العمري والنوعي لفئة متعطل حديث؛ يمثل المتعطلون الجدد هم المكون الأساسي للمتعطلين كما ذكرنا سابقا حيث يبلغ إجمالي المتعطلين ضمن هذه الفئة نحو 1460الف متعطل، بحيث يمثل عدد المتعطلين الجدد من الذكور نحو 930 ألف متعطل يمثلون نحو 64 % من إجمالي المتعطلين الجدد، في حين تبلغ نسبة المتعطلات الجدد من الإناث نحو 529 ألف متعطل يمثلون نحو 36 % من المتعطلين الجدد. ومن ثم يلاحظ قدرا كبيرا من اعتدال الهرم الخاص بالتركيب العمري والنوعي للمتعطلين الجدد، بحيث أصبحت الإناث المتعطلات

تمثل مكونا أساسيا للمتعطلين الجدد. مما أدى إلى أن يظهر الهرم بشكل أكثر اعتدالا واتساقا بين جانبيه. ولعل هذا يرتبط بان هناك أعدادا اكبر من الإناث أصبحت راغبة في المشاركة في النشاط الاقتصادي وان لم تتوفر لهن فرص للعمل.

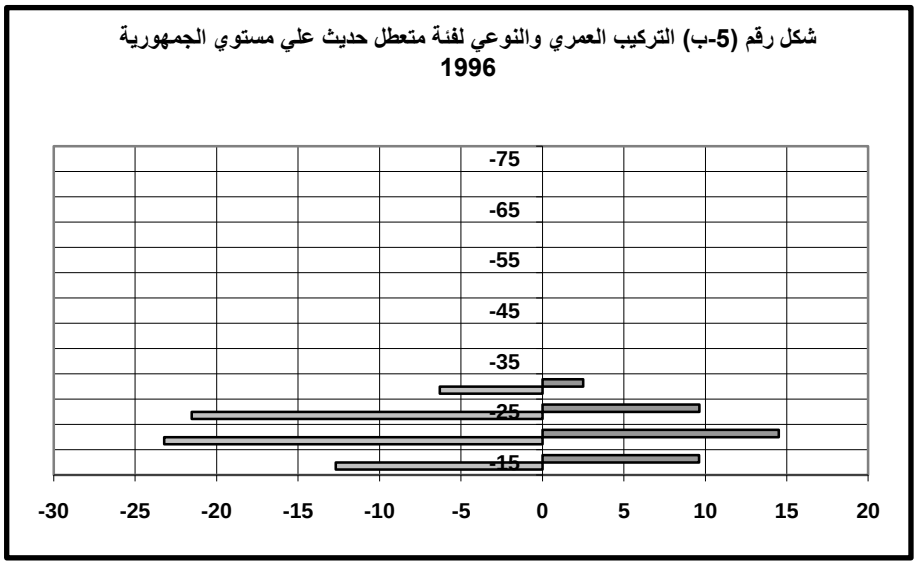

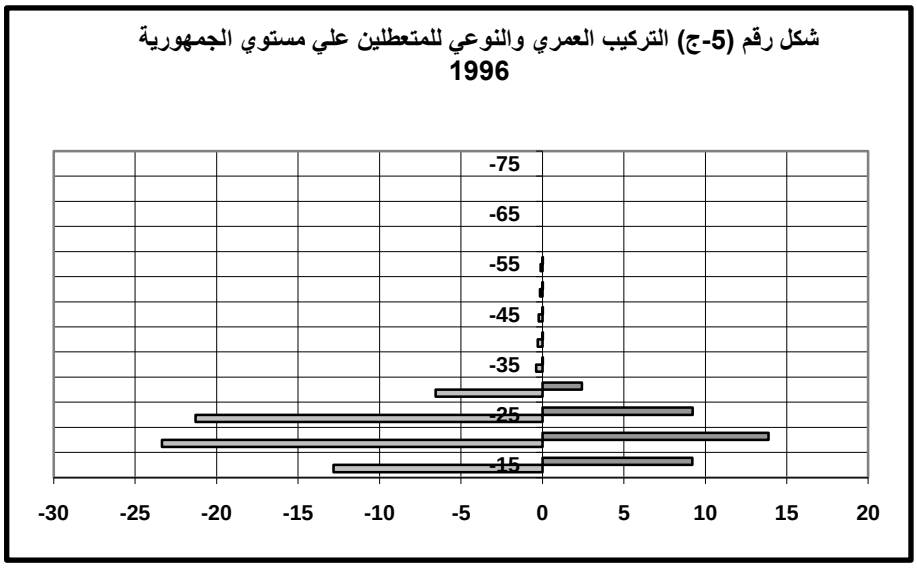

هذا وتسجل نسبة المتعطلين الجدد أقصاها في فئة العمر 20 إلى اقل من 25 سنة، حيث تبلغ نسبتهم نحو 38 % من إجمالي المتعطلين الجدد وتمثل نسبة الذكور في هذه الفئة نحو 23 % من إجمالي المتعطلين الجدد، في حين تبلغ نسبة الإناث في هذه الفئة نحو 14 %. تلي الفئة العمرية السابقة فئة العمر 25 إلى اقل من 30 سنة حيث تبلغ نسبة المتعطلين الجدد بها نحو 31 % تشتمل علي 21 % من الذكور ونحو 9 % من الإناث. ومن ثم فان المتعطلين الجدد في فئات العمر التي تمتد بين 20 إلى اقل من 30 سنة تمثل نحو ثلثي المتعطلين الجدد.

ولعل هذا يرتبط بان هذه الفئات ترتبط في المعتاد بانتهاء فترة التأهيل للعمل والتي يصبح عندها الفرد مهيأ للمشاركة في النشاط الاقتصادي. أما فئة العمر 15 إلى اقل من 20 سنة فتبلغ نسبة المتعطلين ضمن هذه الفئة 22 % بحيث يمثل الذكور 12 % في حين تشكل الإناث 10 %، وتمثل هذه الفئة في المعتاد الراغبين في العمل ممن لم يكملوا تعليمهم أو الأميين. ويمكن القول أن من يحصلون علي عمل من هذه الفئة كثيرا ما ينضموا بعد ذلك إلى فئة مشتغل تعطل، بسبب انخفاض مستوي تأهيلهم وتدريبهم واشتغالهم في أنشطة منخفضة القيمة مما يعرضهم للمنافسة من الراغبين الجدد في العمل ذوي الأجور الأقل.

شكل رقم (6) التركيب العمري والنوعي للقوي العاملة في الجمهورية 1996

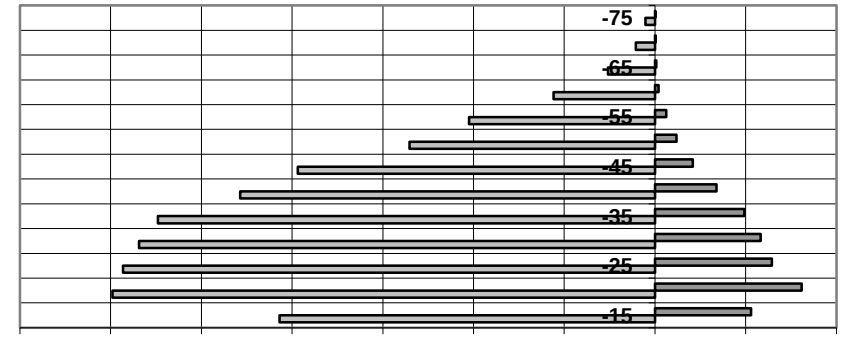

التركيب العمري والنوعي لأجمالي المتعطلين (جملة فئتي مشتغل تعطل ومتعطل حديث)؛ يتأثر هرم التركيب العمري والنوعي لجملة المتعطلين بشكل أساسي بفئة متعطل حديث، حيث تمثل هذه الفئة المكون الأساسي للبطالة في مصر. ومن ثم فان الهرم يظهر بشكل اكثر اعتدالا مع انحراف في جهة المتعطلين من الذكور. هذا وتسجل فئة العمر 20 إلى اقل من 25 سنة اعلي نسبة للمتعطلين، حيث تبلغ نسبتهم نحو 37 % من إجمالي المتعطلين بحيث يمثل الذكور المتعطلين نحو 23 % في حين تمثل الإناث المتعطلات 14 %. وتلي الفئة السابقة فئة العمر 25 إلى اقل من 30 سنة حيث يبلغ إجمالي المتعطلين ضمن هذه الفئة نحو 30 %، بحيث يمثل الذكور 21 % والإناث 9 %. ومن ثم فان الفئتين السابقتين تمثلان معا نحو ثلثي المتعطلين علي مستوي الجمهورية، هذا وتسجل أعداد المتعطلين توالي في الانخفاض في فئات العمر التالية. ومما سبق يتضح أن المكون الأساسي للمتعطلين في مصر يتمثل في الذكور وليس الإناث، ولعل هذا يرتبط بطبيعة التركيب النوعي للقوي العاملة بشكل عام في مصر والتي ترتكز علي نسب مرتفعة من عمالة الذكور، بحيث تبلغ نسبة الذكور المشاركين

في القوي العاملة نحو 85 %، في حين تنخفض نسبة مشاركة الإناث في القوي العاملة لتسجل 15 % فقط.

بطالة النوع

إذا كان الحجم الإجمالي للمتعطلين في مصر بلغ سنة 1996 نحو 1.5 مليون متعطل فان نسبة مساهمة كلا من الذكور والإناث تتباين بشكل ملحوظ، ففي حين بلغ إجمالي عدد المتعطلين من الذكور نحو مليون نسمة بما يمثل نحو 65 % من الحجم الإجمالي للبطالة. في حين بلغ إجمالي المتعطلات من الإناث نحو 535 ألف متعطل بما يمثل نحو 35 % من إجمالي المتعطلين. ولعل هذا يوضح انه توجد أعداد كبيرة من النساء الرغبات في العمل واللاتي لا يجدن فرصة عمل. وقد يكون من المناسب هنا التعرف علي تركيب للقوي العاملة بشكل عام، ففي حين بلغ إجمالي حجم القوي العاملة من الذكور في مصر نحو 14.5 مليون نسمة وذلك بما يمثل نحو 85 % من إجمالي حجم القوي العاملة في مصر. فقد بلغ حجم القوي العاملة من الإناث نحو 2.6 مليون نسمة بما يمثل نحو 15 % من إجمالي حجم القوي العاملة. ولعل هذا يوضح أن نسبة مساهمة الذكور في القوي العاملة يفوق بكثير نسبة مساهمة الذكور في البطالة. وهنا يمكن القول أن تباين نسب البطالة يرتبط إلى حد كبير بفرص العمل المتاحة لكل من الذكور والإناث في سوق العمل، أو قد يكون راجع إلى تفضيل جنس معين إلى نوعية معينة من الأعمال مما ينتج عنه تباين في توزيع بطالة النوع علي مستوي الأقاليم المختلفة من الجمهورية.

وإذا ما تتبعنا توزيع بطالة النوع علي مستوي الجمهورية من خلال خرائط الأبعاد التقاطعية شكل رقم (7) ومن خلال أربع فئات توزيعية فانه يمكن التعرف علي الفئات التالية:

الفئة الأولى: وتشمل المحافظات التي سجلت نسبا منخفضة لكل من بطالة الذكور والإناث علي حد سواء، وتشمل هذه الفئة 13 محافظة تقع في مصر الوسطي والعليا بصفة أساسية وهي القاهرة، الإسكندرية، السويس، دمياط، القليوبية، المنوفية، الإسماعيلية، الجيزة، بني سويف، البحر الأحمر، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء. وتضم هذه الفئة نحو 370 ألف متعطل من الذكور بنسبة 37 % من إجمالي الذكور المتعطلين، كما تشمل نحو 176 ألف من الإناث المتعطلات بنسبة 33 % من إجمالي الإناث المتعطلات. ويلاحظ علي هذه الفئة أنها

تضم كل المحافظات كاملة الحضرية فيما عدا بور سعيد، كما تضم كل محافظات الحدود فيما عدا الوادي الجديد، هذا بالإضافة إلى اشتمال هذه الفئة على محافظتي السويس والإسماعيلية واللتان تمثلان مع بور سعيد إقليم قناة السويس، كما يدخل ضمن هذه الفئة أيضا محافظتان تشكلان مع محافظة القاهرة الإقليم الاقتصادي للقاهرة الكبرى وهما الجيزة والقليوبية. ومما سبق يتضح أن هذه الفئة تضم القطاعات الأقل تأثرا ببطالة النوع ومن ثم فان هذه المحافظات هي الأقل معاناة من مشكلة البطالة.

الفئة الثانية؛ وتشمل المحافظات التي سجلت نسبا مرتفعة لبطالة الذكور ونسبا منخفضة لبطالة الإناث، ويقع ضمن هذه الفئة محافظة واحدة فقط هي بور سعيد، حيث بلغ إجمالي المتعطلين من الذكور نحو تسعة آلاف متعطل تمثل نحو واحد بالمائة

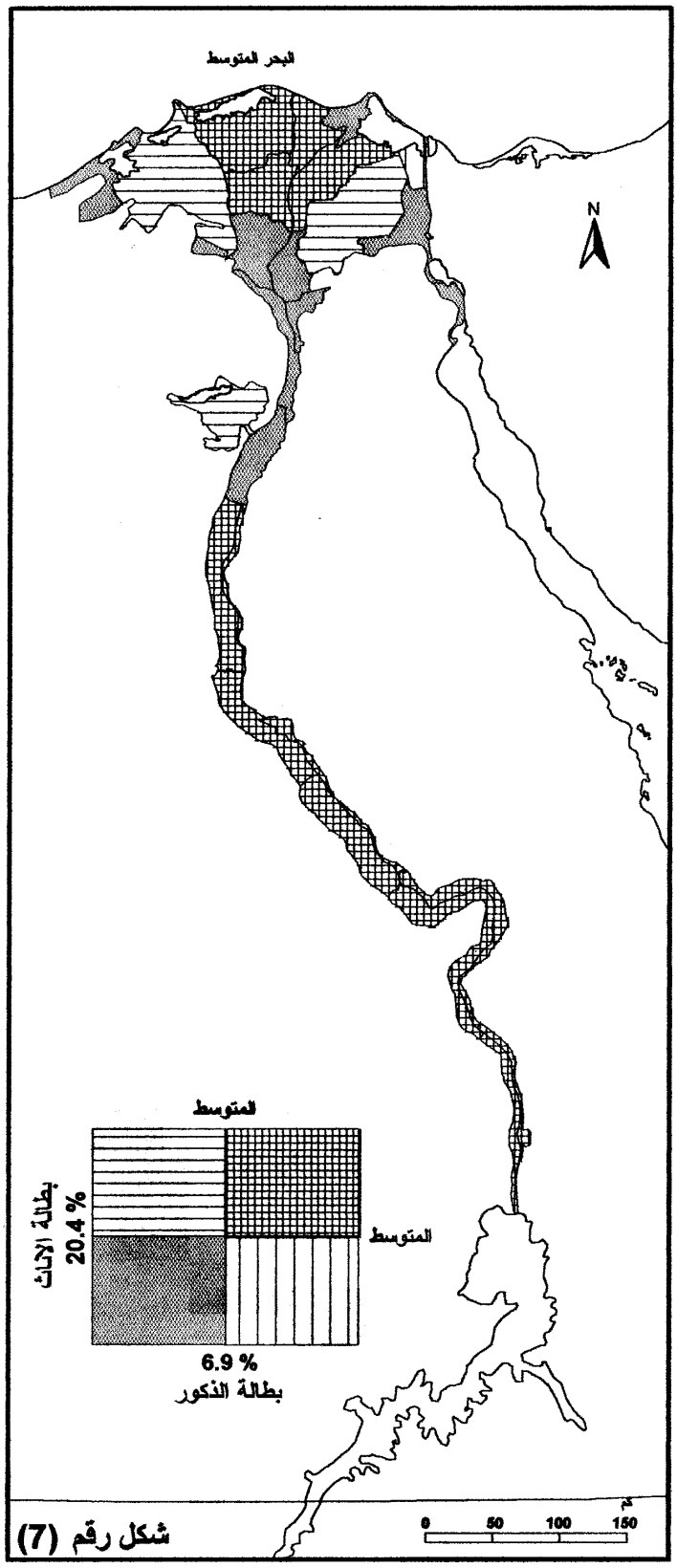

العلاقة التقاطعية بين بطالة الذكور والاناث سنة 1996

من إجمالي المتعطلين من الذكور، كما تضم نحو سبعة آلاف من الإناث المتعطلات تمثل نحو واحد بالمائة من المتعطلات علي مستوي الجمهورية. ولعل انخفاض بطالة الإناث في هذه المحافظة يرتبط إلى حد كبير بطبيعة الأنشطة الاقتصادية في المحافظة والتي تسودها الأنشطة التجارية بوصفها اقدم المناطق الحرة بالجمهورية، وتتميز هذه الأنشطة بجاذبية كبيرة لعمالة الإناث، ومن ثم أدى هذا إلى انخفاض نسبة عمالة الإناث في هذه المحافظة وذلك في ذات الوقت الذي سجلت فيه نسبة المتعطلين من الذكور مستويات مرتفعة.

الفئة الثالثة؛ وتشمل المحافظات التي تسجل نسبا منخفضة لبطالة الذكور ونسبا مرتفعة لبطالة الإناث، وتشمل هذه الفئة ثلاث محافظات هي الشرقية، البحيرة، الفيوم، وتضم مجتمعة نحو 171 ألف متعطل من الذكور تمثل 17 % من إجمالي الذكور المتعطلين، ونحو 99 ألف متعطل من الإناث تمثل 19 % من إجمالي الإناث المتعطلات علي مستوي الجمهورية. ويرتبط ارتفاع نسبة المتعطلين من الإناث في هذه المحافظات بسبب سيادة الأنشطة الزراعية بها والتي تجتذب أعداد اكبر من الذكور عن الإناث.

الفئة الرابعة؛ وتشمل المحافظات التي سجلت ارتفاعا في نسب المتعطلين من الذكور والإناث علي حد سواء، ويمكن القول أن هذه الفئة تمثل القطاعات الأكثر تأثرا بمشكلة البطالة وتعد فيها البطالة أحد مشكلات التنمية الأساسية والتي يجب أن تشهد قدر اكبر من الاهتمام والتخطيط الاقتصادي الشامل. وتضم هذه الفئة تسع محافظات تقع في قطاعين الأول ويوجد في الوجه البحري ويشكل نطاقا متصلا يشمل كفر الشيخ، الدقهلية، الغربية. أما القطاع الثاني فيقع في مصر العليا ويشكل أيضا نطاقا متصلا بحيث يشمل من الشمال إلى الجنوب محافظات المنيا، أسيوط، قنا، أسوان، بالإضافة إلى الوادي الجديد. وإذا كانت الظروف الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في ارتفاع نسب المتعطلين من الذكور والإناث علي حد سواء في القطاع الشمالي السابق الإشارة إليه. فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أثرت بشكل مركب في زيادة نسب البطالة في القطاع الثاني والذي يشمل محافظات الوجه القبلي. بحيث يمكن القول أن انخفاض مستوي البنية الاقتصادية بهذا القطاع قد تضافر مع عدد من العوامل الاجتماعية والتي مازالت تنظر إلى عمل المرأة بشكل من التحفظ. مما أدى بالتالي إلى ارتفاع كبير في نسب البطالة لكلا النوعين في ذات الوقت.

خامسا: التركيب التعليمي للمتعطلين

إذا تناولنا بداية التركيب التعليمي للمتعطلين سنة 1996 علي مستوي الجمهورية لكلا النوعين (الذكور والإناث) سنجد أن المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة يتصدروا المتعطلين، وذلك حيث بلغ إجمالي عدد المتعطلين منهم نحو 1106 ألف متعطل ذلك بما يمثل 72 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية. ولعل هذا يوضح أن المكون الأساسي للمتعطلين علي مستوي الجمهوري يتمثل في حملة المؤهلات المتوسطة. ويلي حملة المؤهلات المتوسطة من حيث حجم المساهمة في أعداد المتعطلين علي مستوي الجمهورية حملة المؤهلات العليا، وذلك حيث يبلغ عدد المتعطلين منهم نحو 187 ألف متعطل يمثلون نحو 12 % من إجمالي المتعطلين. أما المتعطلون من حملة المؤهلات فوق المتوسطة فيأتون في المرتبة الثالثة حيث يبلغ عددهم نحو 103 ألف متعطل يمثلون نحو 7 % من إجمالي المتعطلين. يأتي بعد ذلك في نسب المتعطلين بالترتيب الأميين ثم فئة يقرأ يكتب ثم حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة ثم ذوي التعليم الابتدائي ثم حملة الدبلوم العالي الممتاز ثم حملة الدكتوراه وأخيرا حملة الماجستير.

وإذا كانت دراسة التركيب التعليمي للمتعطلين وفقا للأسلوب السابق، وهو الأسلوب المعتاد عند دراسة التركيب التعليمي للمتعطلين قد اعتمد جملة المتعطلين هو الحجم الإجمالي الذي يتم بناءا عليه حساب نسب المتعطلين في كل مستوي تعليمي، فان هذه النسب بطبيعة الحال تتأثر بالأساس بالعدد المطلق للمستوي التعليمي محل الدراسة في القوي العاملة. ومن ثم فان ارتفاع نسبة المتعطلين من مستوي تعليمي معين قد يكون راجع بالأساس إلى أن نسبة مساهمة هذا المستوي التعليمي في القوي العاملة بنسبة كبيرة. ولعل هذه القضية تثير أمرا علي جانب كبير من الأهمية وهي قضية التنسيب، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج متباينة تماما. ومن ثم فان القول بان حملة المؤهلات المتوسطة هم الأكثر تعطلا، وأن هذا المستوي التعليمي معرض للتعطل بمعدلات اعلي من المستويات التعليمية الأخرى، هو أمر لا يمكن أن يكون صحيحا بشكل مطلق إذا لم نأخذ في الاعتبار العدد المطلق الذي يشارك في القوي العاملة من نفس هذا المستوي التعليمي. ومن ثم فان تنسيب جملة المتعطلين من مستوي تعليمي معين إلى جملة

المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي هو أمر شديد الأهمية[6]. بحيث يتم التعرف علي نسبة المتعطلين من مستوي تعليمي معين بالنسبة للمشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي، قارن الشكلين (8) & (9)

شكل رقم (8) الحالة التعليمية للمتعطلين في مصر 1996

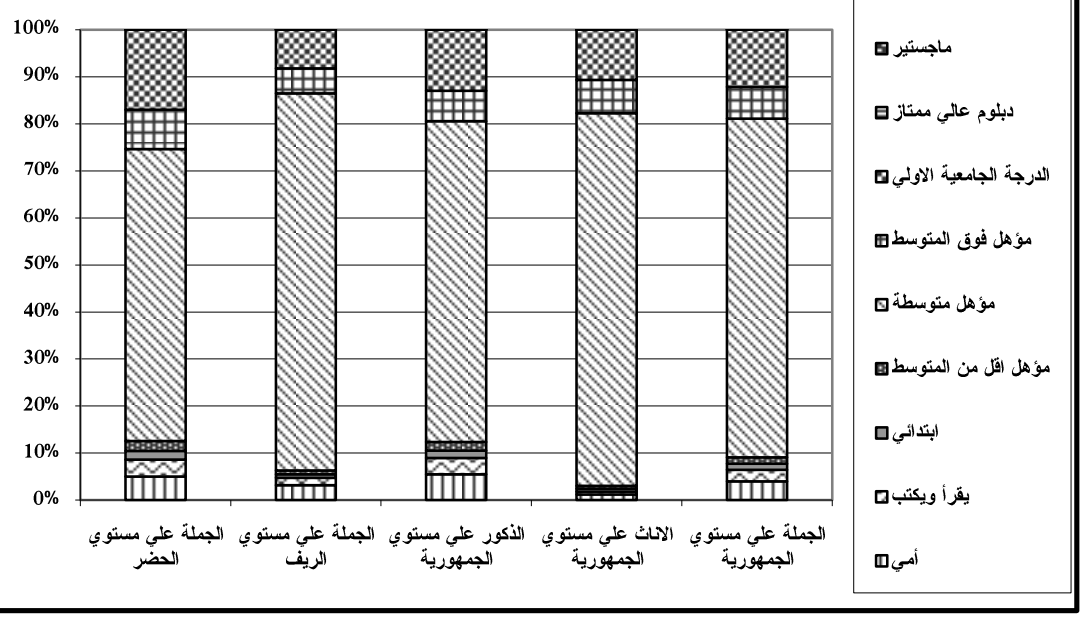

وإذا أردنا أن نقارن بين النتائج التي يمكن الوصول إليها اعتمادا علي كل أسلوب من الأساليب السابق الإشارة إليها، فسنجد أن الارتفاع الكبير الذي سجله المتعطلون من حملة المؤهلات المتوسطة وفقا للتنسيب إلى إجمالي حجم المتعطلين، يرجع إلى الحجم الكبير المشارك من هذا المستوي التعليمي في القوي العاملة. فإذا كان الحجم الإجمالي للمتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة علي مستوي الجمهورية بلغ نحو 1106 ألف متعطل، فان إجمالي المشاركين من هذا المستوي التعليمي بلغ نحو 4655 ألف نسمة وذلك بما يمثل نحو 27 % من جملة حجم القوي العاملة. ومن ثم فان القيمة المعدلة للمتعطلين المنسبة إلى جملة المشاركين من هذا المستوي التعليمي في القوي العاملة تبلغ 24 %. وفي حين جاءت نسبة حملة الدرجة الجامعية الأولى في الترتيب الثاني بنسبة تمثل 12 % من إجمالي المتعطلين علي مستوي الجمهورية عند استخدام الأسلوب الأول للتنسيب، وفي حين جاءت نسبة حملة

[6] نسبة المتعطلين للمستوى التعليمي المعدلة إلى جملة المشاركين من نفس المستوي التعليمي في القوي العاملة = إجمالي عدد المتعطلين من مستوي تعليمي معين مقسوما علي عدد المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي مضروبة في مائة. والقيمة الناتجة تمثل نسبة التعطل المحتملة في المستوي التعليمي داخل قوة العمل من نفس المستوي التعليمي.

المؤهلات فوق المتوسطة في الترتيب الثالث بنسبة 6.7 % من إجمالي المتعطلين. فان نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة جاءت في الترتيب الثاني بنسبة 13.6 % من إجمالي المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي، وفقا لاستخدام النسبة المعدلة إلى جملة المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي، أما نسبة المتعطلين من حملة الدرجة الجامعية الأولى فقد جاءت في الترتيب الثالث بنسبة 8.9 %. وهذا يعني أن احتمالية التعطل لحملة المؤهلات فوق المتوسطة اكبر من احتمالية التعطل بالنسبة لحملة الدرجة الجامعية الأولى. كما نلاحظ كذلك التقدم الملحوظ الذي تسجله احتمالية التعطل لحملة الابتدائية فبعد أن كانت تأتى في الترتيب السابع بنسبة 1.2 % وفقا للتنسيب إلى جملة المتعطلين، فقد سجلت تقدما ملحوظا في الترتيب وفقا للتنسيب إلى جملة المتعطلين المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي لتأتى في الترتيب الرابع بنسبة 4.4 % ولعل هذا يعني زيادة احتمالية التعطل بالنسبة للمتعطلين من حملة هذا المستوى التعليمي بحيث تتقدم علي فئات الأمي ويقرأ ويكتب واقل من المتوسط والتي كانت تتفوق عليها وفقا للتنسيب إلى جملة المتعطلين. ولعله من المناسب هنا القول أن استخدام أسلوب معين للتنسيب قد لا يعني بالضرورة الاستغناء عن الأسلوب الآخر وإنما يمكن القول أن التكامل بين عدد من الأساليب المختلفة يمكن أن يؤدي إلى نتائج افضل في عملية التحليل السليم للبطالة وفقا للمستويات التعليمية المختلفة.

أما إذا تتبعنا التركيب التعليمي للمتعطلين من الذكور والإناث علي مستوي الجمهورية فسنلاحظ عددا من التباينات الهامة التي يمكن التعرض لها فيما يلي. في حين ارتفعت نسبة المتعطلات من الإناث من حملة المؤهلات المتوسطة لتسجل 79 % من إجمالي المتعطلات علي مستوي الجمهورية وبنسبة 32 % من جمالي القوي العاملة من الإناث في نفس المستوي التعليمي، فقد بلغت نسبة المتعطلين من الذكور من حملة المؤهلات المتوسطة 68 % من إجمالي الذكور المتعطلين وبنسبة 20 % فقط من الذكور المشاركين في القوي العاملة من حملة المؤهلات المتوسطة، ومن ثم فانه يمكن القول أن المكون الأساسي للإناث المتعطلات هم من حملة المؤهلات المتوسطة، ولعل هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة نسبة حملة المؤهلات المتوسطة المشاركات منهن في القوي العاملة. ففي حين بلغ إجمالي الذكور من حملة المؤهلات المتوسطة المشاركين في القوي العاملة نحو 3.3 مليون تمثل 23 % من إجمالي حجم القوي العاملة من الذكور، فقد بلغ إجمالي الإناث من حملة هذا المستوي التعليمي في القوي العاملة نحو 1.3 مليون نسمة تمثل 50 % من حجم القوي العاملة من الإناث. هذا

وقد بلغت نسبة الذكور المتعطلين من حملة الدرجة الجامعية الأولى 13 % وسجلت 8.6 % فقط من جملة حملة الدرجة الجامعية الأولى في القوي والعاملة. أما نسبة الإناث المتعطلات من نفس هذه الدرجة التعليمية فقد سجلت 10.7 % من إجمالي الإناث المتعطلات و 10 من الإناث المشركات في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي. هذا وقد سجلت نسبة المتعطلين من الذكور الترتيب التالي للمتعطلين من المستويات التعليمية التالية، بحيث جاءت نسبة المتعطلين من الذكور الأميين الرابع ثم يقرأ ويكتب، مؤهل اقل من المتوسط، ابتدائي، دبلوم عالي ممتاز، دكتوراه، ماجستير. أما نسبة المتعطلات من الإناث فقد سجلت الترتيب التالي الإناث الأميات في الترتيب الرابع كما هو الحال بين الذكور المتعطلين ثم حملة المستوي الابتدائي، مؤهل اقل من المتوسط، يقرأ ويكتب، دبلوم عالي ممتاز، ماجستير، دكتوراه.

شكل رقم (9) نسبة المتعطلين في كل مستوي تعليمي بالنسبة لجملة المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي في مصر 1996

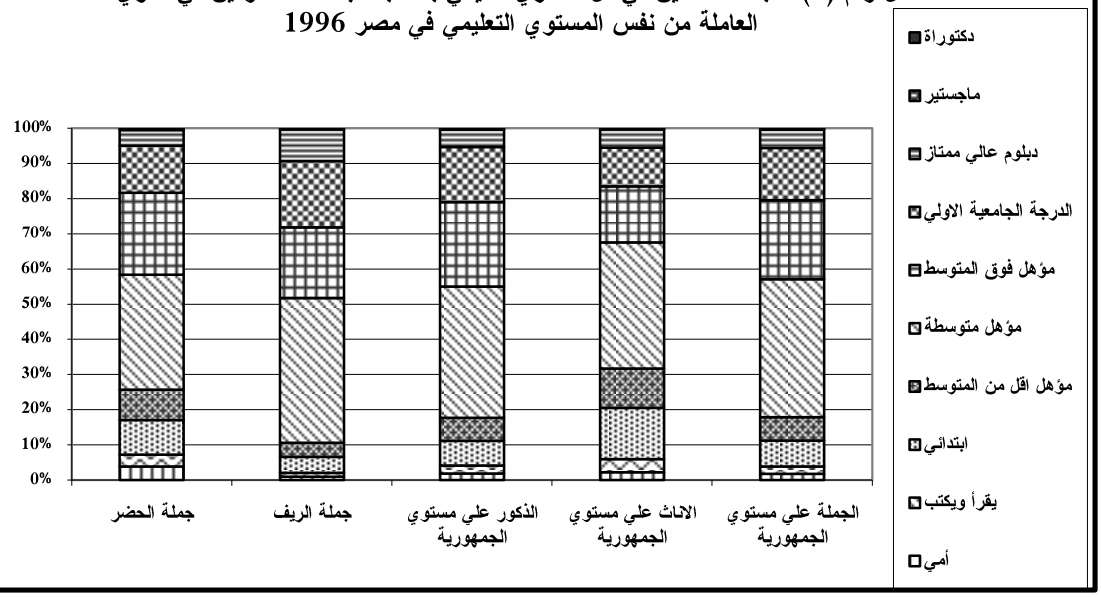

هذا ويلاحظ أيضا عددا من التباينات للتركيب التعليمي للمتعطلين في كل من الحضر والريف، ففي حين بلغ إجمالي المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة في الريف 80 % من إجمالي المتعطلين في الريف المصري، وبما يمثل 29 % من المتعطلين من نفس المستوي التعليمي. فقد انخفضت نسبتهم علي مستوي الحضر لتسجل 62 % من إجمالي المتعطلين، وبما يمثل 18 % فقط من جملة المشاركين من هذا المستوي التعليمي في القوي العاملة. وفي المقابل فقد ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة في الحضر المصري لتبلغ 8.4 % من إجمالي المتعطلين، في حين سجلت في الريف 5.3 % من

إجمالي المتعطلين. هذا مع تقارب نسبة المتعطلين من ذوي المستوي التعليمي فوق المتوسط إلى إجمالي المشاركين في القوي العاملة من نفس المستوي التعليمي في كل من الحضر والريف، حيث بلغت في الأولى 13 % في حين بلغت في الثاني 14.5 %. ولعل هذا يوضح تقارب احتمالية التعطل بالنسبة للمتعطلين من هذا المستوي التعليمي علي مستوي كل من الحضر والريف.

ويمكن أن نصنف الفروق بين معدلات البطالة المعدلة حسب المستويات التعليمية إلى نسبة المشاركين من نفس المستوي التعليمي في القوي العاملة إلى فئتين، الأولى وهي التي سجل معدل البطالة في الريف لهذا المستوي التعليمي نسبا اعلي وتشمل المستويات التعليمية آلاتية: مؤهل متوسط، الدرجة الجامعية الأولى، دبلوم عالي ممتاز، مؤهل فوق المتوسط، ومن ثم فان نسبة المتعطلين من هذه المستويات التعليمية السابقة يحقق في الريف مستويات اعلي منها في الحضر المصري بنسب تقدر بما يلي 11.4 %، 6.1 %، 4 %، 1.5% علي التوالي. أما الفئة الثانية وهي التي حققت فيها نسبة المتعطلين في الريف المصري نسبا تنخفض عن نظيراتها في الحضر المصري وتشمل المستويات التعليمية آلاته: الماجستير، يقرأ ويكتب، أمي، مؤهل اقل من المتوسط، ابتدائي، ومن ثم فان نسبة المتعطلين من هذه المستويات التعليمية السابقة يحقق في الريف مستويات ادني منها في الحضر المصري بنسب تقدر بما يلي – 0.1 %، – 1.1 %، –1.5 %، – 1.9 %، – 2.2 % علي التوالي.

وخلاصته يمكن القول أن مشكلة البطالة علي مستوي القطر المصري بعامة تشهد قدرا متزايدا من ارتفاع في نسب المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والدرجة الجامعية الأولى، ومن ثم فانه يمكن القول أن سوق العمل في مصر لم يعد قادر علي استيعاب تلك النسب المرتفعة من هذه المستويات التعليمية. مما يستتبع ضرورة إعادة النظر في تحديد الأحجام المختلفة المقبولة في هذه المستويات التعليمية مما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة صياغة البرامج التعليمية المقدمة وتصميمها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، هذا مع الوضع في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل. ومن ثم فانه يمكن القول أننا قد نكون في حاجة ماسة إلى الاستغناء عن بعض أشكال ومستويات التعليم أو استبدالها بأخرى.

ولعل دراسة خصائص العاطلين وفقا للمستويات التعليمية له أهمية خاصة ولعل ما يؤكد علي هذا ما ذكره "مصطفي" من أن الآثار الناتجة عن البطالة إذا ما كانت تتوزع بين كافة فئات العمر والمستويات التعليمية المختلفة فان أثاراها تختلف عما إذا كانت تتركز لدي فئة عمرية معينة كالشباب، أو مستويات تعليمية معينة هم خريجو المدارس الثانوية والجامعات. حيث أن الشعور بالحرمان النسبي يكون اقوي بين العاطلين من المتعلمين والشباب، عنه بين غيرهم من العاطلين غير المتعلمين والمتقدمين في السن (مصطفي كامل السيد، 1996، ص 115)

وإذا كانت هناك ضرورة لإعادة النظر في تحديد الأعداد المقبولة في المستويات التعليمية المختلفة فلابد أيضا من النظر في تحديد التخصصات المطلوبة، ولعل الدراسة التي قامت بها وزارة القوي العاملة بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء وطبقا لبرنامج حصر الخريجين بالجمهورية في ديسمبر 1993، تبين أن المتعطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والبالغ عددهم نحو 122 ألف متعطل من إجمالي نحو 733 ألف خريج، يتوزعون علي التخصصات التالية 35 % من حملة بكالوريوس التجارة، 15 % من حملة ليسانس الآداب، 14,5 % من حملة ليسانس الحقوق، 14,5 من حملة بكالوريوس الزراعة، 7 % خدمة اجتماعية، 4 % من حملة بكالوريوس الهندسة، 10 % تخصصات أخرى. أما المتعطلون من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والبالغ عددهم نحو 110 ألف من إجمالي نحو 300 ألف خريج، يتوزعون علي التخصصات التالية 67,8 % مؤهلات تجارية، 28,7 % مؤهلات صناعية، 1,5 % الخدمة الاجتماعية، 2 % تخصصات أخرى. أما المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة والبالغ عددهم نحو 1201 ألف متعطل من إجمالي 2239 ألف خريج، فأنهم يتوزعون كما يلي، دبلوم التجارة 51 %، دبلوم الصنايع 35,7 %، دبلوم الزراعة 13 %، تخصصات أخرى 0,3 % (الإدارة العامة للتدريب، وزارة القوي العاملة، 1996، ص ص 1-4)

وعليه فان إعادة تخطيط التعليم وكذا برامج التدريب وأيضا التدريب التحويلي، لابد أن يتم في إطار رؤية شاملة ومتكاملة حتى يمكن الاستفادة المثلي من منتج العملية التعليمية بأفضل صورة ممكنة، ودون تعريض جزء كبير منها للبطالة ومن ثم فقده وعدم إضافته للعملية الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى قضية رفع الكفاءة التي يجب التركيز عليها حتى لا يتحول جزء من قوة العمل إلى بطالة مقنعة لا يستفاد منها الاستفادة المثلي من حيث كم الإنتاج ومستواه.

سادسا: التركيب المهني للمتعطلين

يشتمل التصنيف المهني للمتعطلين في مصر علي تسع فئات رئيسية، بحيث تشمل كل فئة رئيسية عدد آخر من التفصيلات الفرعية. وتضم هذه الفئات التسع الرئيسية ما يلي: 1) رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون، 2) الأخصائيون (أصحاب المهن العلمية) 3) الفنيون ومساعدو الأخصائيون، 4) القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم، 5) العاملون في الخدمات ومحلات البيع، 6) المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصون، 7) الحرفيون ومن إليهم، 8) عمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، 9) عمال المهن العادية. هذا بالإضافة إلى س) الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة. هذا ويمكن القول أن أعداد المتعطلين في فئات المهن السابق الإشارة إليها تتفاوت بدرجة كبيرة، ولعل هذا يعكس طبيعة المهنة وإمكانية توفيرها لفرصة عمل مستقر للمشتغل. هذا ويمكن القول أن طبيعة المهنة ومدي توفيرها لفرصة عمل مستقر يختلف بطبيعة الحال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر، وبسبب التغيرات الاقتصادية التي تشهدها مجتمعات العالم المختلفة. هذا بالإضافة إلى ندرة أصحاب المهنة ومستوي تأهيلهم. يمكن أيضا أن يتأثر مدي استقرار المهن المختلفة من حيث تعرضها للتعطل بطبيعة المؤسسات التي تندرج تحتها المهنة، وطبيعة النظم وقوانين العمل التي تحكم تلك المؤسسات.

يمثل التركيب المهني للمتعطلين أحد الجوانب المهمة في دراسة البطالة في أي مجتمع، ولعل تصنيف المتعطلين وفق المهن المختلفة يلقي الضوء علي المهن الأكثر قابلية للتعطل. وإذا كانت البطالة في التعدادات المصرية تصنف إلى فئتين أساسيتين – مشتغل تعطل ومتعطل حديث – فان التركيب المهني للمتعطلين يقتصر علي فئة مشتغل تعطل، حيث أنها الفئة التي علم مسبقا طبيعة المهنة التي كان يعمل بها المشتغل، ومن ثم فقد تم تصنيفها لتشمل عددا من الفئات المهنية المختلفة وعدد المتعطلين في كل فئة. أما فئة متعطل حديث فإنها تضم أعداد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل والتي لم يتم تحديدا معرفة المهنة التي سينضمون إليها، ومن ثم فقد ضمتها التعدادات المصرية في فئة واحدة وهي فئة الأفراد التي لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة، ومن ثم فقد اقتصر تصنيفنا للتركيب المهني للمتعطلين علي الفئة الأولى والتي تضم فئة مشتغل تعطل، شكل رقم (10).

شكل رقم (10) التركيب المهني لفئة مشتغل تعطل في مصر 1996

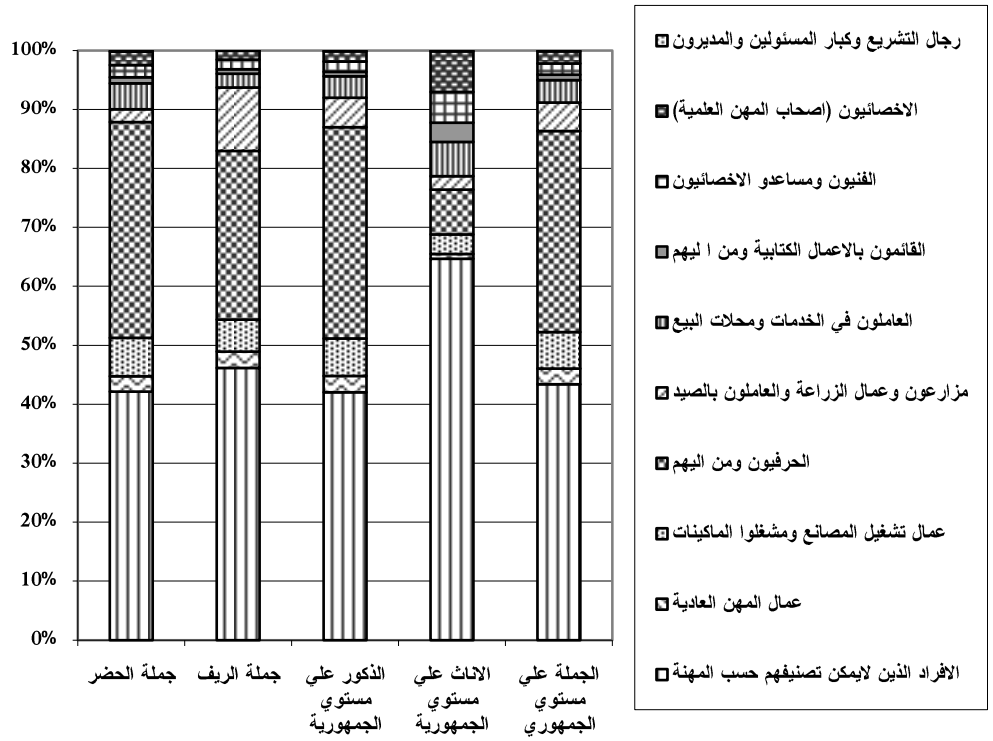

وتبلغ أعداد الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة اعلي مستوي بين باقي المهن المختلفة، حيث بلغ عددهم في تعداد 1996 نحو 33 ألف متعطل يمثلون 43 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل. وتضم هذه الفئة الأفراد الذين يعملون بمهن غير محددة أو لم توصف بدقة أو هؤلاء الأفراد الذين لم يبلغوا عن مهنهم أي لم يدون لهم مهنة. ويأتي في الترتيب الثاني فئة الحرفيين ومن إليهم حيث بلغ إجمال عدد المتعطلين منهم نحو 26 ألف متعطل يمثلون 34 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل، ويمكن القول أن ارتفاع معدلات تعطل هذه الفئة ارتبط إلى حد كبير بالركود الذي حدث في السوق العقاري في مصر، كما أن هذه المهن تعمل في معظم الأحوال في القطاع الخاص الذي لا يرتبط بالتزامات حاسمة مع العاملين. هذا بالإضافة إلى أن العديد من هؤلاء الأفراد هم فئة العمالة المستقلة أو تلك التي تعمل لحسابها. هذا وقد جاءت بعد ذلك الفئات التالية عمال تشغيل المصانع، المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، عمال المهن العادية والتي تشمل عددا من المهن

البسيطة مثل الباعة الجائلون وماسحو الاحزية وجامعو القمامة، الأخصائيون أو أصحاب المهن العلمية، الفنيون ومساعدو الأخصائيون، القائمون بالأعمال الكتابية، وأخيرا رجال التشريع وكبار المسؤلين. هذا ويمكن القول أن ادني المستويات التي سجلها رجال التشريع وكبار المسؤلين والتي بلغت 0.1 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل، ترتبط إلى حد كبير بطبيعة تلك المهن ومدي الضمانات التي تلتزم بها المؤسسات التي يعملون بها.

هذا ويمكن أن نسجل عددا من التباينات بين الذكور والإناث من حيث التركيب المهني للمتعطلين، ففي حين بلغ إجمال الذكور الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة نحو 30 ألف متعطل يمثلون 42 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل من الذكور. فقد انخفض عددهم بين الإناث ليبلغ نحو ثلاثة آلاف فقط يمثلون 65 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل من الإناث. كما ارتفعت بشكل كبير نسبة الحرفيون المتعطلون من الذكور والتي بلغت 36 %، في حين لم تتجاوز في الإناث 8 % فقط. وهذا يرتبط بالأعداد المشاركة في هذه المهن من الإناث والتي تتميز بانخفاض كبير في العدد، وهو أمر يرتبط بمدي ملائمة المهنة للنوع. كما سجلت نسبة الأخصائيون المتعطلون من الإناث مستوي اعلي قليلا من الذكور حيث بلغت 6.9 %، 6.4 % علي التوالي. هذا وقد ظلت فئة رجال التشريع وكبار المسؤلين والمديرون تأتى في المرتبة الأخيرة علي مستوي كل من الذكور والإناث علي حد سواء وبنفس النسبة 0.1 %.

أما أهم الملاحظات التي يمكن التعرض لها فيما يختص بطبيعة التباين بين التركيب المهني للمتعطلين في كل من الريف والحضر في مصر، هو ذلك التباين الملحوظ بين كلا من فئتي؛ الحرفيون ومن إليهم والتي تبلغ أعداد المتعطلين منهم علي مستوي الحضر نحو 19 ألف متعطل بنسبة تبلغ 37 %، في حين تنخفض بشكل كبير في الريف ليبلغ عدد المتعطلين من هذه الفئة نحو سبعة آلاف متعطل يمثلون 29 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل. أما الفئة الثانية فتشمل العاطلون من فئة المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد والتي ترتفع علي مستوي الريف حيث تبلغ نحو 2500 متعطل بما يمثل 11 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل، في حين تنخفض أعدادهم علي مستوي الحضر لتسجل 1111 متعطل يمثلون 2.2 % من إجمالي فئة مشتغل تعطل علي مستوي الحضر المصري. ويرجع اختلاف أعداد المتعطلين من هذه المهن في كل من الحضر والريف إلى حجم القوي العاملة المشاركة في هذه المهن بهما، ففي حين بلغ إجمالي حجم القوي العاملة في المهن الزراعية والصيد في الريف

المصري نحو 4181 ألف يمثلون 45 % من إجمالي حجم القوي العاملة، فان أعدادهم لم تتجاوز 500 ألف يمثلون 6 % فقط من إجمالي القوي العاملة في الحضر المصري.

سابعا: مستقبل البطالة في مصر

إذا أردنا التعرف علي مستقبل البطالة في مصر فانه يجب أن نبدأ برسم صورة استخلاصية شاملة لوضع البطالة في القطر، ولعل هذه الصورة الاستخلاصية يمكن أن نحصل عليها من خلال استخدام ما يسمي بالدليل المدمج أو المركب Composite Index وهو ما يسمي أيضا بالنمذجة Modeling[7]، ومن ثم فان بناء نموذج كارتوجرافي لحدة البطالة في القطر المصر يمكن أن يكون صورة شاملة تمكن بعد ذلك من تصور احتمالات مستقبل البطالة.

1) نموذج حدة البطالة في مصر

يقصد بنموذج حدة البطالة في مصر تحديد الأقاليم الجغرافية التي تشهد مستوي اعلي من تعقيد حدة المشكلة، وتراكم اكبر للعوامل التي تزيد من تفاقم مشكلة البطالة سواء في الوقت الحالي أو الاحتمالات المستقبلية. وهنا يجب أن نلاحظ أن مشكلة البطالة هي مشكلة متعددة الجوانب ومن ثم فان المتغيرات التي تدخل في بناء النموذج سوف تتعدد ولن تقتصر فقط علي العوامل المباشرة. ولكي نتمكن من القيام ببناء نموذج شامل سوف نقوم بثلاث مراحل أساسية تنتهي بتحديد الوزن النهائي لقيمة الدليل النهائي المستخدم في بناء نموذج حدة البطالة، وذلك كما يلي:

[7] تعد النمذجة الكارتوجرافية أحد الأساليب الجيدة لبناء دليل مدمج شامل يعتمد علي عدد من المتغيرات التي تدخل في تحديد قيمة نهائية إجمالية يمكن من خلالها تحديد وضع الوحدات التوزيعية المختلفة في منطقة الدراسة بالنسبة للموضوع المدروس. وتمر عملية بناء النماذج الكارتوجرافية بثلاث مراحل أساسية هي: 1) اختيار المتغيرات Variables Choice وهي مرحلة تعتمد علي اختيار عدد من المتغيرات التي تضيف إلى الظاهرة محل الدراسة، 2) وزن المتغيرات Variable Weighting وذلك من خلال تحديد الإضافة النسبية التي يسجلها كل متغير بالنسبة للقيمة النهائية للدليل، 3) الربط بين المتغيرات الموزونة Links Between Weighted Variable والتي فيها يتم بناء المعادلة التي ستحدد بالتالي قيمة المركب النهائي Final Composite Score والذي يتم بناءا عليه بناء النموذج. هذا وتستخدم نظم المعلومات الجغرافية GIS بكفائه عالية في القيام ببناء النماذج الكارتوجرافية.

أ) اختيار المتغيرات

تمثل عملية اختيار المتغيرات الخاصة ببناء النموذج أحد الأركان الأساسية لعملية بناء النماذج، وهنا يمكن القول أن اختيار المتغيرات يجب أن يركز علي المتغيرات الأكثر أهمية في تكوين المركب النهائي. وليس بالضرورة أن تكون الإضافة النسبية للمتغير إيجابية وإنما قد تكون سلبية. هذا وتشمل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج ما يلي:

1) معدل البطالة الإجمالي، وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية، أي أن ارتفاع معدل البطالة في الوحدة التوزيعية يعد من المؤشرات الأساسية التي تعني زيادة حدة المشكلة.
2) معدل بطالة الذكور، هذا وقد تم إدخال كلا من بطالة الذكور وبطالة الإناث بشكل منفصل لان للبطالة النوعية وتباياناتها أبعادا اجتماعية، ومن ثم فان إدخال بطالة النوع كأحد المتغيرات هو أمر هام. وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية، أي أن ارتفاع معدل بطالة الذكور في الوحدة التوزيعية يعني زيادة حدة البطالة.
3) معدل بطالة الإناث، وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية، أي أن ارتفاع معدل بطالة الإناث يعني زيادة في حدة المشكلة.
4) معدل نمو البطالة بين التعدادين الأخيرين، وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية أي أن ارتفاع معدل نمو البطالة خلال الفترة التعدادية يعني زيادة في حدة المشكلة.
5) الفرق بين معدل المتعطلين بين التعدادين الأخيرين، وهو متغير ذا علاقة طردية سلبية أي أن الفرق الموجب في معدل البطالة في الوحدة التوزيعية يعني ازدياد في حدة مشكلة البطالة، في حين يمثل الفرق السالب (أي انخفاض معدل البطالة) انخفاض في حدة المشكلة.
6) المعدل العام للنمو السكاني في الوحدة التوزيعية، وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية حيث أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في الوحدة التوزيعية تعني زيادة الضغط علي البنية الاقتصادية المحلية ومن ثم زيادة في حدة المشكلة، والعكس صحيح.
7) كثافة السكان في الوحدة التوزيعية، وهو متغير ذا علاقة سلبية طردية أي أن ارتفاع الكثافة يعني زيادة في الضغط علي البنية الاقتصادية للوحدة التوزيعية ومن ثم زيادة في حدة المشكلة.
8) موقع المحافظة من دليل التنمية المصري في نفس تاريخ التعداد، وهو دليل يعتمد علي قياس معدلات التنمية في محافظات مصر المختلفة، وهو متغير ذا علاقة طردية إيجابية.

بحيث تمثل الوحدات التوزيعية التي تسجل معدلات مرتفعة لدليل التنمية هي محافظات اقل حدة من حيث مشكلة البطالة.

ب) تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات

إن عملية تحديد الإضافة النسبية Relative Contribution لكل متغير من اجل بناء الدليل المدمج يمكن أن تتم من خلال تحديد قيم عددية لكل متغير من المتغيرات الدخلة في بناء الدليل النهائي (Xiang,W., 1997, P. 164) وهنا سوف نميز بين أمرين الأول؛ وهو التباينات التي يحققها المتغير الواحد بين الوحدات التوزيعية. والثاني؛ وهو الوزن النسبي لكل متغير من المتغيرات المختلفة المشاركة في بناء النموذج.

ويتم في البداية تحديد التباينات التي يحققها كل متغير بين مفرداته المختلفة وذلك من خلال استخدام الوسط والانحراف المعياري. وذلك من خلا تحديد ثلاث نقط قطع ينتج عنها أربع فئات:

- نقطة القطع الأولى = المتوسط + الانحراف المعياري.
- نقطة القطع الثانية = المتوسط.
- نقطة القطع الثالثة = المتوسط ـ الانحراف المعياري.

ومن خلال نقط القطع الثلاث السابق الإشارة إليها ينتج لدينا أربع فئات تتراوح قيمها كما يلي:

- الفئة الأولى وتشمل الوحدات التوزيعية التي ترتفع فيها القيم عن المتوسط + الانحراف المعياري
- الفئة الثانية وتشمل الوحدات التوزيعية التي تتراوح فيه القيم بين المتوسط إلي المتوسط + الانحراف المعياري.
- الفئة الثالثة وتشمل الوحدات التوزيعية التي تحقق قيما تتراوح بين المتوسط – الانحراف المعياري إلي المتوسط.
- الفئة الرابعة وتشمل الوحدات التوزيعية التي تحقق قيما تقل عن المتوسط ـ الانحراف المعياري.

ولتطبيق ما سبق علي بيانات المتغير الأول والمتمثل في معدل البطالة الإجمالي، وهو أحد المتغيرات المكونة لنموذج حدة البطالة، وحيث أن قيمة المتوسط لهذا المتغير = 9 %، وقيمة الانحراف المعياري = 3 %. فان نقط القطع الثلاث علي هذا المتغير هي؛

- النقطة الأولى = 9 + 3 = 12
- النقطة الثانية = 9
- النقطة الثالثة = 9 ـ 3 = 6

وعليه فان الفئة الأولى ستشمل الوحدات التوزيعية التي تتراوح بين 12 % إلي اعلي القيم وهي 14.7 %. أما الفئة الثانية فستشمل القيم التي تتراوح بين 9 % إلي اقل من 12 %. وتشمل الفئة الثالثة القيم التي تتراوح بين 6 % إلي اقل من 9 %. وأخيرا تشمل الفئة الأخيرة الوحدات التوزيعية التي تتراوح بين 1.6 % إلى اقل من 6 %.

بعد ذلك يتم إعطاء قيما نسبية للوحدات التوزيعية التي جاءت في الفئة الأولى تعبر عن ذلك المستوي، وقد اختيرت القيمة 0,85، وإعطاء قيما نسبية للوحدات التوزيعية التي جاءت في الفئة الثانية لتعبر أيضا عن مستواها، وقد اختيرت القيمة 0,60، وإعطاء قيمة نسبية للوحدات التوزيعية التي جاءت في الفئة الثالثة لتعبر عنها، وقد اختيرت القيمة 0,35، وأخيرا إعطاء قيمة نسبية للوحدات التي جاءت في الفئة الأخيرة لتعبر عن هذا المستوي المنخفض، وقد اختيرت القيمة 0,10. هذا ويتم إجراء نفس الخطوات السابق الإشارة إليها مع كل المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج الكارتوجرافي. يلي ذلك عملية إعطاء الأوزان النسبية لكل متغير من المتغيرات المكونة للدليل المدمج، ويوضح الجدول التالي المتغيرات الثمانية المكونة لنموذج حدة البطالة في مصر سنة 1996 وطبيعة إضافته – سلبية أم إيجابية – وكذا الوزن النسبي لكل متغير.

المتغيرات المكونة لنموذج حدة البطالة في مصر وأوزانها النسبية

م	اسم المتغير	طبيعة المتغير	الوزن النسبي
1	معدل البطالة الإجمالي	سلبي	2.00
2	معدل بطالة الذكور	سلبي	1.25
3	معدل بطالة الإناث	سلبي	1.50
4	معدل نمو البطالة	سلبي	1.50
5	الفرق بين معدل نمو المتعطلين بين تعدادي 86 & 1996	سلبي	1.50
6	معدل نمو السكان	سلبي	1.75
7	الكثافة الصافية لسكان المحافظ	سلبي	1.75
8	موقع المحافظة من دليل التنمية المصري في تاريخ النموذج	إيجابي	2.25

وفي النهاية يتم ضرب قيمة المتغير في الوزن النسبي للمتغير، بحيث نحصل علي قيمة المتغير الموزون. وهنا يأتي دور المرحلة الأخيرة لبناء النموذج وهي عملية الربط بين المتغيرات.

ج) الربط بين المتغيرات

وإذا كانت المتغيرات السابقة والتي تحدد القيمة النهائية للدليل المدمج كلها – فيما عدا متغير واحد هو المتغير الثامن – متغيرات تحقق علاقة إيجابية. فان القيمة النهائية للدليل المدمج تمثل حاصل جمع القيم الموزونة للمتغيرات السلبية مطروحا منها القيمة الموزونة للمتغير ذو القيمة الإيجابية. والنتيجة الإجمالية والتي تمثل قيمة الدليل المدمج كلما كانت اعلي كلما كانت الوحدة التوزيعية بها حدة مشكلة البطالة اكثر والعكس صحيح.

قيمة الدليل المدمج = (م ن 1 + م ن 2 + م ن 3 + م ن 4 + م ن 5 + م ن 6 + م ن 7) – (م ن 8)

حيث م ن x تمثل القيمة الموزونة للمتغير x

هذا وقد تراوحت القيمة النهائية لدليل حدة البطالة في مصر بين 7.28 في محافظة أسيوط والتي تعد من هذا المنطلق المحافظة الأشد معاناة في البطالة، في حين تبلغ القيمة أدناها في محافظة القاهرة حيث سجلت 1.78، ويمكن أن نصنف مستويات حدة البطالة في مصر إلى ثلاث فئات أساسية شكل رقم (11) كما يلي:

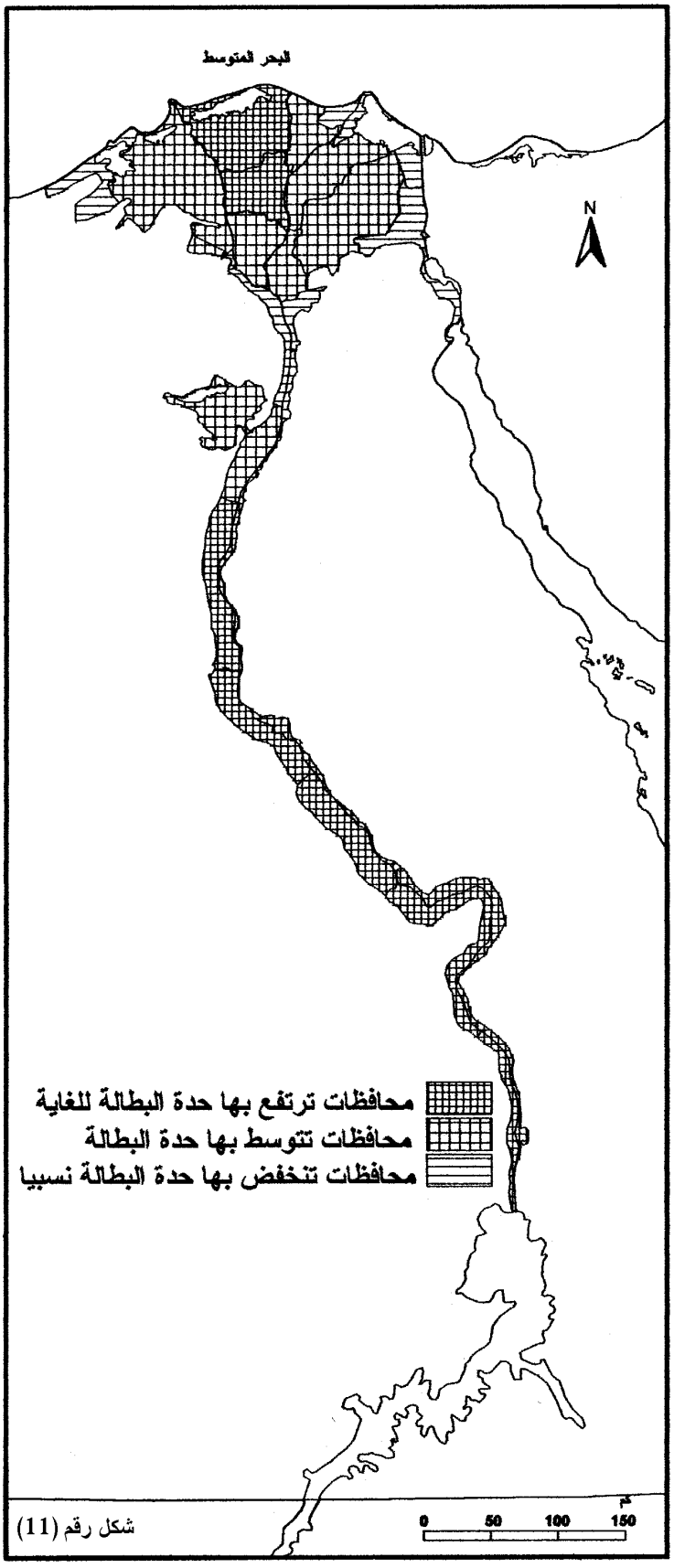

توزيع حدة البطالة في مصر

الفئة الأولى؛ وتشمل المحافظات التي حققت قيمة نهائية للدليل المدمج تتراوح بين 5.44 إلى 7.28، وتعد هذه المحافظات الأكثر حدة في مشكلة البطالة علي مستوي الجمهورية؛ وتشمل محافظات أسيوط، كفر الشيخ، سوهاج، أسوان، المنيا، قنا، الغربية. ويمكن القول أن هذه المحافظات هي الأكثر تأثرا بمشكلة البطالة علي مستوي الجمهورية، كما انها مرشحة في المستقبل إذا ما استمر الوضع علي ما هو عليه من المعاناة بشكل اكبر من مشكلات البطالة. ومن ثم فانه علي الجهات المعنية بذل مجهودات اكبر

لحل مثل هذه المشكلة بشكل خاص في هذه المحافظات، ومحاولة وضع برامج مكثفة للتنمية في هذه المحافظات سواء علي مستوي الجوانب الاقتصادية أو الجوانب الاجتماعية.

الفئة الثانية؛ وتشمل المحافظات التي حققت قيمة نهائية للدليل المدمج تتراوح بين 3.61 إلى 5.43، وهي مجموعة تشمل عددا من المحافظات التي تتوسط بها حدة مشكلة البطالة بالنسبة للوضع في مصر؛ وتشمل محافظات الشرقية، البحيرة، الفيوم، بني سويف، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، وتقع محافظات هذه الفئة في الوجه البحري ومصر الوسطي. ويمكن القول أن مشكلة البطالة في هذه المحافظات اقل حدة من المحافظات السابقة، وهنا يجب أن نضع في الاعتبار أن المقارنة هي مقارنة محلية أي بين قطاعات الجمهورية المختلفة وليست أمرا مطلقا.

الفئة الثالثة؛ وتتمثل في المحافظات الأقل معاناة من مشكلة البطالة علي مستوي الجمهورية، وتشمل المحافظات التي تتراوح فيها قيمة الدليل المدمج بين 1.78 إلى 3.60، وتشمل هذه الفئة محافظات بور سعيد، دمياط، الإسماعيلية، السويس، الجيزة، الإسكندرية، القاهرة. ويمكن القول أن هذه الفئة تمثل المحفظات الأوفر حظا من الاستثمارات الاقتصادية والمستوي الخدمي والاجتماعي مما انعكس بالتالي علي خفض حدة مشكلة البطالة عن باقي قطاعات الجمهورية. ولعل تصنيف الجمهورية إلى عدد من الفئات وفق نموذج حدة البطالة يمكن أن تفيد بدرجة كبيرة في توجيه خطط التنمية، أي أن خطط التنمية المختلفة يجب أن تضع في اعتبارها المناطق التي تزداد بها حدة المشكلة. ومن ثم تعمل علي زيادة مخصصات توفير فرص العمل، أي أن وضع أي خطة للحد من البطالة علي مستوي الجمهورية لا يجب أن يتم بشكل عشوائي وإنما يجب أن يأخذ في الاعتبار التفاوتات الإقليمية التي تتحقق في محافظات الجمهورية المختلفة.

2) مشكلة البطالة والطريق إلى الحل

بداية يمكن القول أن مشكلة البطالة في مصر تعد مشكلة شديدة الخطورة وقد سجلت قدرا كبيرا من التفاقم خاصة في الآونة الأخير، ومن ثم فان العمل علي حل هذه المشكلة يجب أن يولي عناية فائقة من أجهزة الدول المسؤولة. وهنا يجب أن نضع في الاعتبار أن حل مشكلة البطالة ليست بالأمر الهين الذي يمكن أن يتم القضاء عليه بشكل سريع، كما أن القضاء علي

مشكلة البطالة لا يعني فقط توفير فرص العمل، فأحيانا ما تتوفر فرص عمل ولاكن لا يوجد من يصلح لان يشغلها، بل إننا يمكن أن نقول انه كثيرا ما توجد وظائف تبحث عن من يصلح لها، كما توجد عمالة لا تجد فرصة العمل. ومن ثم فان الحد من ظاهرة البطالة يجب أن يبدأ من خلال وضع خطة شاملة للتعامل مع الموارد البشرية بعامة في الدولة.

وعليه يمكن القول أن الموارد البشرية تشهد من حيث الكم إهدار يـــن متتـــاليين، الأول؛ ويتمثل في الارتفاع الكبير في نسبة من هم خارج القوي البشرية. أما الإهدار الثاني، فيتمثـــل في ارتفاع نسبة المتعطلين، وهو القطاع الراغب في العمل والباحث عنه. أما النمط الثاني من الإهدار الذي تشهده الموارد البشرية، فيمكن أن نسميه الإهدار من حيث الكيف، وهو انخفاض مستوي الكفاءة الذاتية للشخص المشارك في القوي العاملة بسبب انخفاض مســـتوي التأهيـــل والتدريب. كذلك تشمل القوي العاملة إهدارا آخر يمكن أن يسمي الإهدار في الملاءمة، والذي يعني أن يكون المشارك في القوي العاملة مؤهل أو مدرب في مجال معـــين مـــن مجـــالات الإنتاج، في حين يتم استخدامه في مجال آخر مما يستتبع انخفاض في مستوي الأداء.

ولكل ما سبق فان عملية إعادة هيكلة الموارد البشرية وفق رؤية شاملة هي من الأهميـــة بمكان، وذلك من اجل رفع الكفاءة الكلية سواء فيما يختص بالكم أو بالكيف. ومن ثـــم فانـــه يمكن أن نقترح عددا من العمليات أو الإجراءات التي يجب إدخالها علي عناصـــر تركيـــب الموارد البشرية، والتي يمكن أن تؤدي إلى رفع فعالية تلك الموارد فـــي المســـتقبل، وهـــذه العمليات أو الإجراءات تشمل:

العملية الأولى؛ ويتم تطبيقها علي الموارد البشرية بالكامل، وتتمثل في إعادة صياغة نظم التعليم والتدريب صياغة شاملة، تتفق مع متطلبات ســـوق العمـــل والتحـــولات الاقتصـــادية والتطور التكنولوجي في المرحلة المقبلة، وذلك من اجل إخراج منتج بشري قادر علي القيـــام بالأعمال عالية المهارة والمطلوبة في المرحلة القادمة. وهنا يمكن القول إن الاهتمام بعمليـــة إعادة صياغة نظم التعليم يعد أحد التحديات الهامة التي يجب أن تأخذ الدولة علي عاتقها وضع خطة شاملة لإعادة تخطيط نظم وبرامج التعليم بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة لسوق العمل، ليس في مصر فقط وإنما في الأقاليم المحيطة. ولعل هذا الأمر يرتبط بما ذكر "عطية" من أن مخرجات النظام التعليمي المتمثلة في خريجي المراحـــل التعليميـــة المختلفـــة، وكـــذا المتسربين الذين أمضوا بعض السنوات الدراسية في مراحل تعليمية معينـــة، يعـــد المـــدخل

الرئيسي للقوي العاملة (محمد عطية، 1995، ص 143) وعليه فان نظم التعليم الجيدة تؤدي بالتالي إلى عضو فعال ومطلوب في سوق العمل، وهو الأمر الذي لا يتحقق بكفاءة في سوق العمل المصري، حيث تذكر "Handoussa" أن الخبرات التي اكتسبها المستجدون في سوق العمل وفقا لنظم التعليم الحالية سواء في المدارس المتوسطة أو الجامعات لا تقابل احتياجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (Handoussa, H., 1990, P. 8)

وهنا يجب القول أن عملية إعادة صياغة نظم التعليم والتدريب لابد أن ترتكز علي دراسات موضوعية، تبحث في مشكلات العمالة الفعلية وألا تخضع هذه الدراسات لرؤى ذاتية مرحلية أو سياسية. ولابد أن تشتمل عملية إعادة صياغة نظم التعليم والتدريب علي الحد من التخصصات غير المطلوبة، ولابد في هذا الصدد الاستفادة من نتائج الدراسات التي أظهرت فائضا كبيرا في بعض التخصصات. كذلك لابد من التأكيد في هذه العملية علي المنع التام لعمالة الأطفال، والتأكيد علي أن الحد الأدنى للمشاركة في القوي العاملة هو 15 عاما. ولعل عملية التأكيد علي المنع التام لعمالة الأطفال تعد من الأمور ذات الأهمية، حيث أنها تعطي فرصة زمنية مناسبة للقيام بالحد الأدنى المطلوب من التعليم، وعلية فان من يدخل سوق العمل بعدها يمكنه الحصول علي فرصة عمل افضل. وعليه فان عمالة الأطفال وان كانت تضيف مؤقتا إلى حجم العمالة في المجتمع، فإنها تمثل إهدارا للموارد البشرية علي المدى البعيد، حيث أنها تضيف عمالة قليلة المهارة والخبرة وناقصة التدريب والتعليم في اغلب الأحوال، ومن ثم فإنها تكون معرضة بصورة حادة للتعطل في المرحلة القادمة.

العملية الثانية؛ ويتم التعامل فيها مع من هم خارج القوي العاملة، وذلك بهدف استقطاب جزء من هذا القطاع للمشاركة في النشاط الاقتصادي. وتعتمد هذه العملية علي نظامين، الأول وهو التوسع في نظام العمل لبعض الوقت. أما الثاني فهو التوسع في نظام العمل المنزلي واستخدام وسائط الاتصال الحديثة في تبادل الأعمال.

العملية الثالثة؛ وترتبط بالمتعطلين بالفعل، وتتصل هذه العملية بإعادة التدريب والذي قد يأخذ شكل التدريب التحويلي إلى قطاعات اقتصادية تحتاج إلى العمالة. كما تشمل هذه العملية أيضا إجراءات لرفع الكفاءة من اجل التمكن من القيام بأعمال اكثر مهارة في نفس مجال تخصص المتعطل. مما يستتبع بالتالي تحول جزء من المتعطلين إلى القطاعات النشطة اقتصاديا ومن ثم إضافة إلى الناتج الإجمالي.

3) التوصيات

- لابد أن تعطي الأولوية الأولى للحد من مشكلات البطالة في القطاعات الأكثر معاناة، وان تتدرج الخطط والبرامج لصياغة نوع من العدالة الإقليمية لحل تلك المشكلة، وألا تتركز علي نطاقات محدودة أو أقاليم معينة متخذه في ذلك أبعادا غير موضوعية أو مرحلية.

- وضع برامج لإعادة نظم القبول في الجامعات والمعاهد العليا والتعليم المتوسط وذلك من خلال تحديد أعداد المقبولين بما يتلاءم مع احتياجات أسواق العمل.

- وضع برامج لإعادة صياغة نظم التعليم في مراحله المختلفة بما يلائم الاحتياجات المستقبلية من العمالة، وذلك سواء من حيث محتوي هذه النظم أو من حيث التخصصات، وقد يشتمل هذا الأمر في بعض الأحيان استحداث تخصصات جديدة.

- اعتماد مبدأ إعادة التأهيل والتدريب التحويلي للمتعطلين من ذوي التخصصات والمهن غير المطلوبة لإلحاقها في سوق العمل، وذلك وفق منظومة متكامة قد تستعين في بعض الأحيان بالخلفية التي لدي المتعطل.

- وضع برامج شاملة للتعليم والتدريب في مجال العمالة الفنية الماهرة، مع وضع خصائص مرتفعة لها تتفق مع المتطلبات المحلية والإقليمية والعالمية لسوق العمل.

- التأكيد علي منع عمالة الصغار وان يكون الحد الأدنى للمشاركة في القوي العاملة هو خمسة عشرة عاما، حتى لا تضاف إلى القوي العاملة أعدادا ناقصة التعليم والتدريب يمكن أن تضاف فيما بعد إلى المتعطلين بسبب قلة المهارة.

- العمل علي إحداث اتفاق بين نوعية الوظائف التي تطرح في أقاليم مصر الجغرافية المختلفة وطبيعة الخصائص الديموجرافية للمتعطلين في تلك القطاعات، حتى تصبح هذه الوظائف ملبية لاحتياجات المتعطلين بها.